جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

كلية العلو الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسات

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أمام تحدي التنمية المستدامة

دراسة حالة بعض المؤسسات الجزائرية

مقدمة من طرف الطالبة :

عدة بن عطية عربية

أعضاء المناقشة :

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بن حليمة سليمة	أستاذة محاضرة"ب"	مستغانم
مشرفا ومقررا	هني أمينة	أستاذة محاضرة"أ"	مستغانم
مناقشا	شهيدة عبد الله	أستاذ مساعد "أ"	مستغانم

السنة الجامعية : 2021/2020

إهداء

أهدي جهد عملي وخاتمة مشواري الدراسي إلى التي و ضعت الجنة تحت أقدامها،إلى التي تحزن لحزني تفرح لفرحتي،إلى أمي الغالية ،إلى أبي رحمه الله ،إلى سندي وفخري إلى أخي الذي يؤمن بقدراتي وطموحاتي ،إلى كافة إلى جميع الأصدقاء الذين عرفتهم خلال المشوار الدراسي أو خارجه ..عائلتي

إلى كافة زملائي طلبة ماستر وخاصة طلبة تخصص اقتصاد و تسيير مؤسسات

الفهرس

قائمة الأشكال IV

قائمة الجداول IV

مقدمة عامة 1

الفصل الأول : الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

مقدمة الفصل 4

المبحث الأول : مدخل إلى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات 5

المطلب الأول : المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات : التطور التاريخي للمفهوم..... 5

المطلب الثاني : المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات : تعاريف..... 7

المطلب الثالث : أهمية المسؤولية الاجتماعية 9

المبحث الثاني : أساسيات حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات..... 11

المطلب الأول : أبعاد و مبادئ المسؤولية الاجتماعية..... 11

المطلب الثاني : عناصر و مقاييس المسؤولية الاجتماعية..... 15

المطلب الثالث : مجالات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة 17

المبحث الثالث : اتجاهات و فوائد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات 20

المطلب الأول : اتجاهات المسؤولية الاجتماعية 20

المطلب الثاني : فوائد المسؤولية الاجتماعية 20

المطلب الثالث : الاعتلال الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعي في المؤسسات 23

خاتمة الفصل 25

الفصل الثاني : المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وعلاقتها بالتنمية المستدامة

مقدمة الفصل 27

المبحث الأول : الإطار العام للتنمية المستدامة 28

المطلب الأول : السياق التاريخي للتنمية المستدامة 29

المطلب الثاني : مفهوم التنمية المستدامة 30

المطلب الثالث : نظريات حول التنمية المستدامة 31

المبحث الثاني : التنمية المستدامة : مؤشرات – أبعاد – المؤسسات المختصة 32

المطلب الأول : مؤشرات التنمية المستدامة 32

المطلب الثاني : أبعاد التنمية المستدامة 35

المطلب الثالث : المؤسسات المختصة في التنمية المستدامة 41

المبحث الثالث : علاقة المسؤولية الاجتماعية بالتنمية المستدامة 43

المطلب الأول : متطلبات التنمية المستدامة 43

المطلب الثاني : طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات و التنمية المستدامة 44

المطلب الثالث : المسؤولية الاجتماعية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة 46

خاتمة الفصل 48

الفصل الثالث : المسؤولية الاجتماعية و مدى إسهامها في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الجزائرية

مقدمة الفصل 50

المبحث الأول : المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية 51

المطلب الأول : المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم و مؤسسة سونالغاز فرع مستغانم 51

المطلب الثاني : المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة Lafarge Holcim – مسيلة –.....52

المطلب الثالث : تحليل و مناقشة الدراستين السابقتين 53

المبحث الثاني : التنمية المستدامة في المؤسسات الجزائرية 55

المطلب الأول : التنمية المستدامة في مؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم و مؤسسة سونلغاز فرع مستغانم 55

المطلب الثاني : التنمية المستدامة في المؤسسات العمومية لصناعة الاسمنت 56

المطلب الثالث : تحليل و مناقشة الدراستين السابقتين 57

المبحث الثالث : علاقة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بالتنمية المستدامة في المؤسسات الجزائرية 59

المطلب الأول : علاقة المسؤولية الاجتماعية بالتنمية المستدامة في مؤسسة موبليس فرع بشار 59

المطلب الثاني : علاقة المسؤولية الاجتماعية بالتنمية المستدامة في مؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم و مؤسسة سونالغاز فرع مستغانم 60

المطلب الثالث : دراسة مقارنة بين الدراستين 60

خاتمة الفصل 62

خاتمة عامة 64

قائمة المراجع 66

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1 - 1	تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات	8
1 - 2	أبعاد المسؤولية الاجتماعية و عناصرها الرئيسية و الفرعية	11
1 - 3	استعراض فقرات المحور الأول	51
2 - 3	ترتيب أبعاد المسؤولية الاجتماعية	53
3 - 3	ترتيب فقرات المحور الأول	54
4 - 3	استعراض فقرات المحور الثاني	55
5 - 3	ترتيب فقرات المحور الثاني	57
6 - 3	تحليل ارتباط المتغيرين	60

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1 - 1	هرم كارول لأبعاد المسؤولية الاجتماعية	13
1 – 2	توضيح أبعاد التنمية المستدامة	43

مقدمة عامة

مقدمة عامة

تعتبر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من المواضيع الهامة التي أثارت و لا تزال تثير جدلا كبيرا في الأوساط العلمية و الأكاديمية ، وكذلك بالنسبة لمديري المؤسسات الاقتصادية، وقد تشبعت البحوث في إطار المسؤولية الاجتماعية والبيئية وطرحت وجهات نظر متعددة، تمثلت في مختلف وجهات النظر الفكرية لتعامل المؤسسات مع مجتمعاتها ، فعندما نتحدث اليوم عن المسؤولية الاجتماعية فإننا نشَير للمفهوم الأكثر ارتباطا بمفهوم التنمية المستدامة، و هذا النهج الفكري الذي يربط بين مفهومين لم يتم بناؤه إلا خلال العشر سنوات الأخيرة وتحديدا بالتحاد الأوروبي ولم يتم انتهاجه عالميا ، ويعتبر باحثون أن بدايات المسؤولية كانت عبر الشركات الكبيرة عابرة القارات، وأنها التزمت بذلك لاعتبارين: البيئة الداخلية للعمل، ووجود مخاطر في الشركات الصناعية والبترولية، وبالتالي حرصت على مكافأة موظفيها وإفراد أسرهم حينما يتعرضون لمخاطر العمل، عن طريق التأمين الصحي، والتأمين بشكل عام، وتحسين بيئة العمل. وأضافوا أن الجانب الآخر هو أن الشركات الكبرى ربما تكون لها أضرار تجاه البيئة خاصة شركات الصناعات الكبرى، وأن من خلال ذلك انطلق مفهوم المسؤولية الاجتماعية إلى أن التزمت بعض الشركات والمؤسسات الكبرى ببرامج بعيدة عن نشاطها كالصحة، والفقر، والتعليم، والتدريب والتأهيل، وجميع هذه الأمور دخلت في إطار عمليات الشركات فيما يخص المسؤولية الاجتماعية

برز الاهتمام بالعلاقة بين التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل واضح في الفترة الأخيرة، وأصبحت الشركات تهتم بمسؤوليتها عن أثر نشاطاتها الاقتصادية ممثلة بشكل أساسي في منظمة الأمم المتحدة التي حددت أهم القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة ودعت فيها المؤسسات الاقتصادية إلى التدخل بشكل فاعل فأصبحت بذلك قضايا التنمية المستدامة من مجالات اهتمامها، وأضافت لنفسها أدوارا جديدة لا تهدف من ورائها لتحقيق الأرباح تحت أي قيد بقدر ما تهدف إلى إسعاد البشرية .

- وانطلاقا من هذا التوجه الجديد للمنظمات الاقتصادية تبرز لنا معالم الإشكالية التي نعمل على معالجتها من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة لدى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟

الأسئلة الفرعية

1. ماذا نقصد بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات
2. ما هي التنمية المستدامة وما علاقتها بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات
3. ما هو انعكاس التزام المؤسسات الجزائرية بمسؤوليتها الاجتماعية على إسهامها في التنمية المستدامة؟

فرضيات الدراسة

1. لا تلتزم المؤسسات الجزائرية بمسؤوليتها بشكل كاف .
2. لا تؤدي المؤسسات الجزائرية دورا فعالا في تحقيق التنمية المستدامة .
3. ضعف التزام المؤسسات الجزائرية بمسؤوليتها الاجتماعية يضعف من دورها في تحقيق التنمية المستدامة .

أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهمية كبَيرة وذلك من خلال تركيزها على جمع مختلف المعلومات المتعلقة بعوامل نجاح المسؤولية الاجتماعية واهم نظرياتها، بإضافة إلى التعريف بأهم أبعاد واستراتيجيات التنمية المستدامة، مع التركيز أيضا على العلاقة الموجودة بين التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية.
وتكمن أهمية الموضوع بالنسبة للمؤسسات الجزائرية في معرفة مدى تبنيها للمسؤولية الاجتماعية بمختلف أبعادها ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة .

المنهج المستخدم

بالنظر إلى طبيعة موضوع الدراسة و حتى نتمكن من اختبار الفرضيات و الإجابة على الأسئلة المطروحة اعتمدنا في هذه الدراسة على منهجين الوصفي و التحليلي و ذلك لتلاؤمهما مع معطيات دراستنا ، حيث تم جمع مختلف المعلومات ومن ثم تحليلها و اخذ الأفضل منها لإتمام الدراسة و الخروج منها بأهم النتائج .

هيكل الدراسة

قسمنا دراستنا إلى ثلاثة فصول حيث تعرضنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري و الفكري للمسؤولية الاجتماعية أما في الفصل الثاني ركزنا على دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة، أما الفصل الثالث فهو عبارة عن محاكاة بين عدة دراسات سابقة تم تلخيصها المقارنة بينها .

الفصل الأول : الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات .

مقدمة الفصل

لم يعد تعظيم الربح الهدف الرئيسي لمنظمات الأعمال فقد ظهرت مفاهيم أخرى غيرت من نظرة المنظمات لنجاحها وأعادت ترتيب أولوياتها فالكل متفق على انه من حق هذه المنظمات أن ترفع من أرباحها ، ولكن في الوقت نفسه يجب أن تنتبه جيدا على اثر أفعالها المهنية على المجتمع و البيئة داخل المؤسسة وخارجها لذا أصبح من الضروري على المؤسسة توسيع مجال نشاطها ليشمل المجتمع و البيئة لكي يصبح مفهوم المسؤولية الاجتماعية هدف استراتيجي و رئيسي يجب على كل مؤسسة أن تتبناه ، ومن اجل التعرف أكثر على مفهوم المسؤولية الاجتماعية قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي :

المبحث الأول : مدخل إلى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات .

المبحث الثاني : أساسيات حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات .

المبحث الثالث : اتجاهات و فوائد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات .

المبحث الأول : مدخل إلى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

يتمثل المنهج التقليدي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في ضرورة تحقيق أقصى أرباح ممكنة، وذلك في حدود الإطار القانوني القائم، وقد استمد هذا المنهج مقوماته من النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، والتي تقوم على أن المعيار الأساسي لأداء المؤسسة هو كفاءته الاقتصادية التي تتبلور في تنظيم المصلحة الذاتية للمساهمين باعتبارها المسؤولية الأولية للإدارة .

وفي أوائل الخمسينات من القرن الماضي ظهر اتجاه قوي وخاصة في المجتمعات الرأسمالية يدعو إلى ضرورة التزام المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه فأصبحت الإدارة مسئولة ليس فقط عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية لأنشطة المؤسسة معبرا عنها بواسطة مؤشر الربحية، ولكن أيضا عن ما جيب أن تؤديه المؤسسة اتجاه المشاكل الاجتماعية المترتبة عن أداء تلك الأنشطة، بمعنى أن الإدارة أصبحت مضطرة إلى التسليم بالمسؤولية الاجتماعية إلى جانب مسؤوليتها الاقتصادية .[1]

المطلب الأول : المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات : التطور التاريخي للمفهوم

يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية مفهوم متغير ودائم التطور وهو يرتبط بالتنمية المستدامة حيث يوجب على المؤسسات بجانب البحث عن الثروة والربح و الاهتمام بالبيئة والمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يتوجب عليها كذلك العمل في إطار من الشفافية ومراعاة أخلاقيات العمال وحقوق الموظفين ، ومحاربة الفساد والمنافسة الشريفة، وتتعدى مسؤوليات المؤسسات المساهمة في الأعمال الخيرية لتشتمل توفير آليات فاعلة للتصدي للتحديات الاجتماعية القائمة ومحاولة إيجاد الحلول لديها، وتوفير الدعم والمساندة من قبل إدارتها العليا ومجالس إدارتها من أجل التوصل إلى التنمية المستدامة في المجتمعات التي تعمل بها سواء محليا أو عالميا .

.وكما سبق فقد تم الإشارة إلى أن المسؤولية الاجتماعية تمتد من داخل المؤسسة حتى خارجها بوصفها تمثل قرارات المؤسسة لتحقيق منافع اقتصادية مباشرة، فالمسؤولية الاجتماعية الداخلية ترتبط بالأفراد والموارد المستخدمة والمرتبطة بالأداء المحقق للعمل داخل المؤسسة والذي يساهم في تطوير العاملين وتحسين نوعية حياة العمل المهنية، أما المسؤولية الاجتماعية الخارجية فهي ترتبط بالمشاكل التي يعاني منها المجتمع ومحاولة معاجلتها ومحاربتها .

ولقد مر مفهوم المسؤولية الاجتماعية بعدة مراحل نذكر منها :

1- مرحلة تعظيم الربح

[1] حبيبي خديجة ، المسؤولية الاجتماعية اتجاه الموارد البشرية ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن نيل شاهدة ماستر اكاديمي ، جامعة مستغانم ، 2016 ، صفحة 3

امتدت من 1800 إلى 1920 في هذه المرحلة كانت المسؤولية الأساسية للأعمال هي تعظيم الأرباح و التوجه نحو المصلحة الذاتية الصرفة ، واعتبار النقود و الثروة أكثر أهمية ، ورفع شعار (ما هو جيد لي جيد للبلد) ".[1]

2- مرحلة تعدد الأهداف أو ما يسمى بنموذج (Sharholder)

امتدت هذه المرحلة من أواخر العشرينات إلى بداية الستينات من القرن الماضي إذ جاءت العديد من النظريات الحديثة بناء على الانتقادات الموجهة لمبدأ الهدف الوحيد كنظرية المهارات (La théorie des compétences) E.penrouse التي ترى أن تحقيق الربح هو ضروري للمنشاة لكنه ليس الهدف الوحيد فالانتقاد يخص عملية تعظيم الربح وليس تحقيق الربح ، غير أن هذه النظريات التي نادت بتعدد الأهداف انصب اهتمامها بالدور الاجتماعي و البيئي للمنشاة و لعل السبب في ذالك هو بروز هذه النظريات في مرحلة تميزت بما يسمى " التنمية الفوردية " (Le développoment) و بالإنتاج و الاستهلاك الواسعين و كذا سهولة الحصول على المواد الطبيعية و أيضا ينوع من الإباحية في ما يتعلق بالمخلفات الصناعية و أثارها على المحيط . ومن أهم مؤيدي هذا التوجه Milton friedmen الذي يرى أن المسؤولية الاجتماعية للمنشاة لا تمارس إلا من خلال القرارات الموجهة لتحسين المرد ودية الربحية لفائدة المساهمين [2]

3- مرحلة إدارة نوعية الحياة

مرحلة إدارة نوعية الحياة أو ما يسمى بنموذج(Stakeholders)والتي امتدت من نهاية الستينيات إلى حد اليوم وتميزت أولا بازدياد حجم المؤسسة ورفض العمال لظروف العمل القاسية (chaîne la à Travail)فقد قامت المسؤولية الاجتماعية الأساسية للأعمال على أن الربح ضروري ولكن الأفراد أهم من النقود، و هذا يحقق المصلحة الخاصة للشركة ومصالح المساهمين و المجتمع ككل، الشعار هو: "ما هو جيد للمجتمع هو جيد للبلد" والذي طالب بضرورة إلزام كافة المنظمات برعاية الجوانب الاجتماعية والبيئية والتخلي عن فلسفة تعظيم الربح كهدف وحيد. ويف الثمانينات جاءت نظرية أصحاب المصالح (Stakeholders)التي هلا وجهة نظر اجتماعية اقتصادية تعتبر المؤسسة الاقتصادية مسئولة على تحقيق الرفاهية الاجتماعية على مستوى واسع إذ يقول الاقتصادي("Samuelson Paul)أن المؤسسة الكبيرة هذه الأيام ليس فقط عليها الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية وإنما التأكد من أنها تعمل أفضل ما بوسعها من أجل ذلك "[3]وهذه النظرية تعتبر صاحب المصلحة كل طرف داخلي أو خارجي عن المؤسسة و مسئول عن الإدارة الجيدة لكل الأطراف سواء كانوا مسامهن، موردين، موزعين. وأيضا العاملين وأسرهم والبيئة المحيطة و المجتمع المحلي و المجتمع الكلي. ثم جاء مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات كنظرية جديدة تأخذ بعني الاعتبار المساهمة في الإنتاج والحفاظ على الموارد العاملة المشتركة وضمان الشروط الملائمة في حياة المجتمعات البشرية. ورسميا يؤرخ لظهور مفهوم نظرية المسؤولية الاجتماعية للشركات في منتصف التسعينيات من القرن الماضي. واكتسب المفهوم شهرة عالمية في منتدى دافوس عام 1999 عندما الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي عنان) دعا رجال الأعمال إلى مبادرة عالمية

---

[1] مقدم وهيبة ، تقييم مدى استجابة منظمات الاعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير ، جامعة وهران ،2014 ص 69

[2] B.LAPERCHE et D.UZINIDIS, op.cit.

[3] طاهر محسن المنصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري ،" تباين الأهداف المتوخاة من تبني المسؤولية الاجتماعية في المنظمات الحكومية والخاصة " ،مداخلة لقسم إدارة الأعمال ،جامعة الزيتونة، عمان ،الأردن، 2006،ص5-6

تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة والمواطنة الصالحة للشركات وثم الشروع في تنفيذ تلك المبادرة عام 2000 بنيويورك.

المطلب الثاني : المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات : تعاريف

شهد تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تغيرات جوهرية على مر الزمن ولا يزال يتطور مع تقدم المجتمع وتطور توقعاته، إذ لا يوجد تعريف يحظى بقبول عالمي، كما لا يوجد توافق في الآراء بشأن قائمة نهائية للقضايا التي يشملها .ويسلم عادة أن المسؤولية الاجتماعية ليست عمال خيريا من جانب المؤسسة وال امتثال مطلقا للقانون، والقاسم المشترك بين أكثرية التعاريف هي أن المسؤولية الاجتماعية مفهوم تدرج بموجبه المؤسسات الشواغل الاجتماعية والبيئية يف السياسات والأنشطة الخاصة بأعمالها قصد تحسين أثرها في المجتمع .وفي ما يلي أهم هذه التعاريف :

- يعرف "بلازرويك" المسؤولية الاجتماعية للمنظمة بأنها الأفعال التطوعية التي تقوم أية منظمة – سواء كانت عامة أو خاصة صغيرة أو كبيرة- وذلك استجابة لاحتياجات جماهيرها الداخلية والخارجية وفقا لإمكانيتها الخاصة وهي وعي الإدارة بأنها مسئولة بأمانة عن أفعالها والتأثيرات الناتجة عنها على رفاهية المجتمع ككل .
- ويشير "بلوم ستروم " blomstrom "إلى المسؤولية الاجتماعية للمنظمات بقوله: "هي الأفعال التي تلتزم بها المنظمات لحماية ازدهار ورفاهية المجتمع ككل مع الاهتمام بالمصالح الذاتية للمنظمة[1]."
- وعرفها (البكري) على أنها مجمل الالتزامات التي تتعهد بها المنظمة في تقديم ما يرغبه الزبون و ٍانسجاما مع القيم المشتركة ما بينهما واليت تنصب في النهاية بتحقيق رفاهية المجتمع واستمرار عمل المنظمة وبما تحققه من عوائد مرحبة .
- ويرى (Pride &Ferrell) أن المسؤولية الاجتماعية تشير إلى الالتزام من قبل المنظمات من اجل تعزيز تأثيرها الايجابي وتقليل تأثيرها السلبي على المجتمع فهي تهتم بالتأثيرات الكلية لقرارات التسويق على المجتمع [2].
- عرف دركر Drucke) المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام المؤسسة اتجاه المجتمع العاملة به، وأن هذا الالتزام يتسع باتساع شريحة أصحاب المصالح في هذا المجتمع وتباين وجهاتهم [3].
- ويرى (Robbins) أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تستند إلى اعتبارات أخلاقية مركزة على الأهداف بشكل التزامات بعيدة الأمد تفي بها المؤسسة بما يعزز صورتها في المجتمع .[4]
- كما يعرفها المكتب الدولي للعمل بأنها طريقة تنظر فيها المنظمات في تأثير عملياتها في المجتمع وتؤكد مبادئها وقيمها في أساليبها وعملياتها الداخلية و في تفاعلها مع قطاعات أخرى.

---

[1] كريمان فريد ،"المسؤولية الاجتماعية والتسويق الاجتماعي" ،دار النهضة العربية ،الطبعة الأولى ، القاهرة، 2006 ،ص97

[2] علاء فرحان طالب وآخرون، فلسفة التسويق الأخضر ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، 2010 ، ص 37- 38.

[3] طاهر المنصور الغالبي، صالح محسن العامري، مرجع سابق، 2006،ص4.

[4] عبد الله بن منصور، " إشكالية العلاقة بين الاقتصاد والأخلاق " ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسير ، جامعة تلمسان 2008 ص 241

- كما عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة بأنها الالتزام المستمر من قبل منظمات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف. المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلى والمجتمع ككل[1].
- وتعرف الغرفة التجارية العالمية المسؤولية الاجتماعية على أهنا جميع المحاولات التي تساهم في تطوع المنظمات لتحقيق التنمية بسبب اعتبارات أخلاقية و اجتماعية .
- كما عرفت بأنها الشعور بالالتزام من جانب الشركات حنو وضع معايري اجتماعية محددة أثناء عملية صنع القرار الاستراتيجي، وعند قيامها بتقييم القرارات من الوجهة الأخلاقية، فإنه يتعين التسليم باتخاذ ما هو في صالح رفاهية المجتمع ككل .[2]
- **تعريف البنك الدولي:** " المسؤولية الاجتماعية للشركات هي التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي و المجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية يف آن واحد[3]."

ويتضح لنا من خلال تعريفات المسؤولية الاجتماعية للمنظمات أن مسؤولية أية منظمة تتعدى العمليات الاقتصادية التي تتمثل يف الإنتاج وتحقيق الربح إلى مسؤوليات أكثر تتمثل يف استخدام إمكانياتها بالطريقة التي تحدد لها الأداء الكفء لمهام العمل مع الالتزام بكل ما يعزز الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

الجدول 1-1 : تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

المصدر	التعريف
Murray & Montanari, 1986,817	تعد المسؤولية الاجتماعية كمنتج (Product) يقدم إلى جمهور المنظمة الداخلي و الخارجي
1992 Hunt & G	عقد اجتماعي بين المنظمة و المجتمع الذي تعمل به
126,2001, S	التزام المنظمة للعمل بطرق تخدم مصالحها وتخدم أصحاب المصالح المتأثرين بسلوكها بشكل عام
O'brien & Robinson 2002,3	القيام بالأشياء الصحيحة
Fulop & others ,2000,15	تعني إدارة عادلة فاعلة تسهم في تطوير الاقتصاديات

[1] بن مسعود نصر الدين وكنوش محمد ، "واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية وفي المؤسسة الاقتصادية"، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 2012 ، ص2.

[2] بحوصي مجدوب وبخوش مديحة ،"دور مواصلة الايزو 26000 في التعريف بمعايير المسؤولية الاجتماعية"، الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، 2012 ،ص4.

[3] المسؤولية الاجتماعية للشركات، سلسلة جسر التنمية، العدد 90 ،نسخة رقمية، فبراير 2010 ،ص7.

المصدر :فؤاد حسني محمد الحمدي، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك، رسالة دكتوراه، ،الجامعة المستنصرية، بغداد، 2003، ص40.

المطلب الثالث : أهمية المسؤولية الاجتماعية .

قبل أن نتناول وجهات نظر المؤيدين والمعارضين لتبني المنظمة لمزيد من الدور الاجتماعي فإننا جند أن هناك اتفاقا عاما بكون المسؤولية الاجتماعية بحدود معينة تمثل صيغة عملية مهمة ومفيدة لمنظمات الأعمال في علاقتها مع مجتمعها، بمعنى أن الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال يحقق لها العديد من الفوائد يقف في مقدمتها تحسين صورة المنظمة بالمجتمع وترسيخ المظهر الايجابي لدى العملاء والعاملين وأفراد المجتمع بصورة عامة ، خاصة إذا اعتبرنا أن المسؤولية الاجتماعية تمثل مبادرات طوعية للمنظمة اتجاه أطراف متعددة ذات مصلحة مباشرة من وجود المنظمة مفترضين أن ما ينص عليه القانون من أعمال اجتماعية مطلوبة من منظمات الأعمال هو في حقيقة الأمر مسؤولية اجتماعية يف حدودها الدنيا ألن خرقها يضع المنظمة أمام مساءلة قانونية وهكذا تكون المنظمة ذات توجه اجتماعي كلما زادت مبادراتها الطوعية، إن المسؤولية الاجتماعية تضيف تحسينا على مناخ العمل السائد يف منظمة الأعمال وتؤدي إلى إشاعة التعاون والترابط بين مختلف الأطراف. كذلك فإنها تمثل تجاوبا فعالا مع التغييرات الحاصلة في حاجات المجتمع وانتقالها إلى الحاجات الاجتماعية وتحقيق جانب من ذاتية الفرد و المجموعة[1]

ويمكن أن نفرز عدة أوجه ايجابية لإدراك المسؤولية الاجتماعية تتجسد أهميتها من خلال المردود المتحقق للجهات الثلاث الرئيسية و التي ستجني الفائدة من هذا الالتزام ونعني بها هنا المجتمع والدولة والمنظمة. فبالنسبة للمنظمة، فبالإضافة إلى ما ذكر أعاله من فوائد فان هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والألداء المتطور والقبول الاجتماعي العلاقة الايجابية مع المجتمع وغيرها. أما المجتمع فان العائد الذي سيتحقق له جراء اهتمام منظمات الأعمال على اختلاف أنواعها يتبين نمط معين من المسؤولية الاجتماعية فانه يمكن أن يلخص بالاتي :

- ❖ زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع مع خلق شعور عالي بالانتماء من قبل الأفراد دوي الاحتياجات الخاصة كالمعوقين وقليلي التأهيل والأقليات والمرأة والشباب وغريهم.
- ❖ الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة الاجتماعية وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص الذي هو جوهر المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال.
- ❖ تحسين نوعية الحياة في المجتمع سواء من ناحية البنية التحتية أو الناحية الثقافية.
- ❖ ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين منظمات المجتمع المختلفة ومختلف الفئات ذات المصلحة.
- ❖ تحسين التنمية السياسية انطلاقا من زيادة التثقيف بالوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد والمجموعات والمنظمات وهذا سيساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.

[1] طاهر محسن منصور الغاليب، صاحل حمسن العامري، "المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال-الأعمال والمجتمع دار وائل للنشر، الطبعة الثانية 2008 الصفحة 52-53

❖ كون المسؤولية الاجتماعية مرتبطة بمفاهيم أساسية كتقليل السرية بالعمل والشفافية والصدق في التعامل فان هذه الجوانب تزيد من الترابط الاجتماعي وازدهار المجتمع على مختلف المستويات.

وأخريا، فان الدولة هي أحد المستفيدين الرئيسيين من إدراك منظمات الأعمال لدورها الاجتماعي حيث أن هذا سيؤدي إلى تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهماتها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى. كذلك فإننا نتوقع أن عوائد الدول ستكون أفضل بسبب وعي المنظمات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية المختلفة ورفد الدولة بمستحقاتها من الضرائب والرسوم والمساهمة في القضاء على البطالة والتطور التكنولوجي وغيرها من الجمالات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعا بعيدا عن تحمل منظمات الأعمال خاصة دورها في هذا الإطار .

المبحث الثاني : أساسيات حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

مما لا شك فيه فإن المسؤولية الاجتماعية لها أساسيات متعلقة بها من أبعاد، مبادئ، العناصر ومعايير قياسها بالإضافة إلى مجالاتها وهذا ما سنراه بشيء من التفصيل.

المطلب الأول : أبعاد و مبادئ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات .

1- أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

سعى العديد من الكتاب والباحثين إلى محاولة تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية من وجهات نظر مختلفة، و وضعو ا لها تسميات متباينة نذكر منهم على سبيل المثال كل من (pride & Ferrell) أشار إلى أربعة أبعاد للمسؤولية الاجتماعية وهي كالآتي :

- **المسؤولية الإنسانية :** أي أن تكون المنظمة صالحة و تعمل على الإسهام في تطوير و تنمية المجتمع و تحسين نوعية الحياة .
- **المسؤولية الأخلاقية :** بمعنى أن تكون المنظمة مبنية على أسس أخلاقية ،وان تلتزم بالأعمال الصحيحة وان تمتنع أن إيذاء الآخرين .
- **المسؤولية القانونية :** أي أن تلتزم المؤسسة بإطاعة القوانين ،و اكتساب ثقة الآخرين من خلال التزامها بتنفيذ الأعمال الشرعية و عدم قيامها بالأعمال المخالفة للقانون .
- **المسؤولية الاقتصادية :** أي أن تكون المؤسسة نافعة و مجدية اقتصاديا ، و أن تحاول جاهدة توفير الأمان للآخرين .[1]

كما عرض الباحث كارول (Carroll) بشكل عام يف أربعة أبعاد رئيسية هي البعد الاقتصادي، الأخلاقي ، القانوني حيث طور مصفوفة يبين فيها هذه الأبعاد وكيف يمكن أن تؤثر على كل مستفيد في البيئة، والجدول التالي يبين أهم أبعاد المسؤولية الاجتماعية وخلاصة الممارسات الأكثر شيوعا والمتعلقة بها:

جدول رقم1-2 :أبعاد المسؤولية الاجتماعية وعناصرها الرئيسية والفرعية

البعد	العناصر الأساسية	العناصر الفرعية
	المنافسة العادلة	- منع الاحتكار وعدم الإضرار بالمستهلكين - احترام قواعد المنافسة وعدم إلحاق الأذى بالمنافسين

[1] عبد السلام مخلويف، وسفيان بن عبد العزيز، "تأثير معايير المسؤولية الاجتماعية على نشاط الشركات" الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية ، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير ، جامعة بشار، 2012، ص7.

الاقتصادي	التكنولوجيا	- استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي ومن الخدمات التي يمكن أن يوفرها - استخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق بالمجتمع و البيئة
الأخلاقي	المعايير الأخلاقية	- مراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك - مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف - مراعاة حقوق الإنسان
	الأعراف و القيم الاجتماعية	- احترام العادات و التقاليد - مكافحة المخدرات و الممارسات اللا أخلاقية

القانوني	قوانين حماية المستهلك	- عدم التجارة بالمواد الضارة على أنواعها - حماية الأطفال صحيا و ثقافيا - حماية المستهلكين من المواد المزورة و المزيفة
	حماية البيئة	- منع تلوث المياه و الهواء و التربة - التخلص من المنتجات بعد استهلاكها - منع الاستخدام التعسفي للموارد - صيانة الموارد و تنميتها
	السلامة و العدالة	- منع التمييز على أساس الدين أو الجنس أو العرق - ظروف العمل ومنع عمل الأحداث وصغار السن - إصابات العمل - التقاعد و خطط الضمان الاجتماعي - عمل المرأة و ظروفها الخاصة - المهاجرين وتشغيل غير قانونيين - عمل المعوقين

الأخلاقي	المعايير الأخلاقية	- نوعية التغذية - الملابس - الخدمات - النقل العام

المصدر:د.طاهر محسن منصور الغالبي، "المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال"، مرجع سبق ذكره، ص82 .

وشمولية محتوى المسؤولية الاجتماعية جعلت الباحث كارول (Archie Carroll)يشري إليها كما هي موضحة في الشكل أدناه :

الشكل رقم 1-1 : هرم كارول لأبعاد المسؤولية الاجتماعية .

المصدر: طاهر محسن منصور الغالبي ، المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال ، مرجع سبق ذكره ص 83

لقد وظفت هذه الأبعاد بشكل هرمي متسلسل لتوضيح طبيعة الترابط بين هذه العناصر من جانب ومن جانب آخر فإن استناد أي بعد على عدء ب آخر يمثل حالة واقعية ، واستنادا إلى ذلك تكون مسؤولية الشركة الاجتماعية الشاملة هي حاصل مجموع العناصر الأربعة، والتي أوردها Carroll بشكل معادلة التالية:

المسؤولية الاجتماعية = المسؤولية الخيرية + المسؤولية الأخلاقية +المسؤولية القانونية +المسؤولية الاقتصادية

المصدر:عرابة رابح وبن داودية وهيبة، المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية عرض تجارب بعض الشركات العالمية ، جامعة الشلف، بدون تاريخ، ص4.

2- مبادئ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

تستند المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على المبادئ الأساسية التالية[1]:

-مبدأ الإذعان القانون: أن تلتزم المؤسسة بجميع القوانين واللوائح السارية المحلية والدولية المكتوبة والمعلنة والمنفذة طبقا لإجراءات راسخة ومحددة والإلمام بها .

-مبدأ احترام الأعراف الدولية: أن تحترم المؤسسة الاتفاقيات الدولية والحكومية واللوائح التنفيذية والإعلانات والمواثيق والقرارات والخطوط الإرشادية عند قيامها بتطوير سياساتها وممارساتها للمسؤولية المجتمعية

-مبدأ احترام مصالح الأطراف المعنية: أن تقر المؤسسة وتتقبل أن هناك تنوعا بالمصالح للأطراف المعنية وتنوعا في أنشطة ومنتجات المؤسسة الرئيسية والثانوية وغيرها من العناصر التي قد تؤثر على تلك الأطراف المعنية

- مبدأ القابلية للمسائلة: أن تكشف المؤسسة وبشكل منتظم للجهات المتحكمة والسلطات القانونية والأطراف المعنية بطريقة واضحة وحيادية وأمينة والى حد ملائم السياسات والقرارات والإجراءات – ومن ضمنها الإجراءات التصحيحية – التي تتحمل مسؤوليتها بشكل مباشر وأيضا الآثار المتوقعة ملا سبق على الرفاهية المجتمعية وعلى التنمية المستدامة .

-المبدأ الشفافية: أن تفصح المؤسسة على نحو واضح ودقيق وتام عن سياستها وقراراتها وأنشطتها بما في ذلك التأثيرات المعروفة والمحتملة على البيئة و المجتمع، وأن تكون هذه المعلومات متاحة للأشخاص المتأثرين أو المحتمل تأثرهم بشكل جوهري من قبل المؤسسة .

-مبدأ احترام الحقوق الأساسية للإنسان: أن تنفذ المؤسسة السياسات والممارسات التي من شأنها احترام الحقوق الموجودة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

وفي هذا الإطار وضعت الأمم المتحدة مبادرة جماعية صادرة عن الشركات الكبرى لتطوير مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات ,و تهدف هذه الاتفاقية إلى حشد طاقات رجال الأعمال وطرح الحلول لمواجهة تحديات العولمة .

كما تأتي ثمرة للجهود المخلصة من جانب الشركات؛حيث أنها لا تعد بمثابة جهاز رقابي، بل إنها مبادرة طوعية تقوم على مبدأي المساءلة القانونية والشفافية. كما أنها مبادرة متعددة الأطراف، فبالإضافة إلى الشركات

[1] صالح سليم الحموري، "أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات" الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات جامعة ورقلة ، 23/22 نوفمبر 2011 ، ص 232

الكبرى، هناك الحكومات المحلية، الاتحادات العمالية، والمعاهد التعليمية، ووكالات الأمم المتحدة المختلفة، وغيرها من منظمات المجتمع المدني. وقد تم إيجاز الأفكار التي تقوم عليها الاتفاقية في عشرة مبادئ :[1]

حقوق الإنسان

المبدأ الأول: يتعين على الشركات تأييد و احترام حماية حقوق الإنسان المعلنة في كافة دول العالم.

المبدأ الثاني: التأكد من عدم التورط يف أعمال تنطوي على مخالفة لمبادئ حقوق الإنسان.

- **معايير العمل :**

المبدأ الثالث: تؤيد الشركات حرية المشاركة وتعترف اعترافا فعليا بحق المساومة الجماعية .

المبدأ الرابع: القضاء على كافة أشكال الإلزام و الإجبار على العمل .

المبدأ الخامس: الإلغاء الفعلي لعمالة الأطفال .

المبدأ السادس: القضاء على التميز في الوظائف والمهن.

- **البيئة:**

المبدأ السابع: يتعين على الشركات أن تتبنى أسلوبا حذرا عند التعامل مع التحديات التي تواجه البيئة .

المبدأ الثامن: تبين المبادرات التي تنمي الشعور بالمسؤولية تجاه البيئة .

المبدأ التاسع: التشجيع على تطوير ونشر التكنولوجيا الصديقة بالبيئة - .محاربة الفساد

المبدأ العاشر: يتعين على الشركات أن تعمل على محاربة كافة أشكال الفساد، بما في ذلك الابتزاز والرشوة.

المطلب الثاني عناصر و مقاييس المسؤولية الاجتماعية

1. عناصر قياس المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات [2]

حددت عناصر المسؤولية الاجتماعية كالتالي :

- **الاهتمام** :ويقصد به الارتباط العاطفي بالجماعة التي ينتمي إليها الفرد، صغيرة أم كبيرة، ذلك الارتباط الذي يخالطه الحرص على استمرار تقدمها وتماسكها وبلوغها أهدافها، والخوف من أن تصاب بأي ظرف يؤدي إلى إضعافها أو تفككها.

[1] جون ، ألكسندر شكولنيكوف وآخرون، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، "مواطنة الشركات مفهوم المواطنة وتطبيقاتها في مجال الاعمال 2009www.cipe.arabia.org/files/pdf/article1252.pdf . ص 12

[2] ميسون محمد عبد القادر، التفكير الأخلاقي وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،كلية التربية علم النفس ، الجامعة الإسلامية ، غزة 2009 ،ص 117.118

- **الفهم :** هو ينقسم إلى شقين، الأول فهم الفرد للجماعة، والثاني فهم الفرد للمغزى الاجتماعي ألفعاله . ويقصد بالشق الأول فهم الفرد للجماعة، أي فهمه للجماعة في حالتها الحاضرة من ناحية، وفهم لمؤسساتها ومنظماتها وعاداتها وقيمها ووضعها الثقافي وتاريخها.أما الشق الثاني من الفهم، وهو فهم الفرد للمغزى الاجتماعي لأفعاله، فالمقصود به أن يدرك الفرد أثار أفعاله وتصرفاته وقراراته على الجماعة ،أي يفهم القيمة الاجتماعية لأي فعل أو تصرف اجتماعي يصدر عنه.
- **المشاركة :**يقصد بها اشتراك الفرد مع الآخرين في عمل ما يمليه الاهتمام وما يتطلبه الفهم من أعمال تساعد الجماعة في إشباع حاجاتها، و حل مشكلتها، والوصول إلى أهدافها، وتحقيق رفاهيتها، والمحافظة على استمرارها . ويؤكد السيد عثمان على الترابط والتكامل بين عناصر المسؤولية الاجتماعية الثالثة :الاهتمام، الفهم، المشاركة، لأن كلا منها ينمي الآخر ويدعمه، فالاهتمام يحرك الفرد إلى فهم الجماعة، وكلما زاد فهمه زاد اهتمامه، كما أن الاهتمام والفهم ضروريا للمشاركة، والمشاركة نفسها تزيد من الاهتمام وتعمق من الفهم. ولا يمكن أن تتحقق المسؤولية الاجتماعية عند الفرد إلا بتوفر عناصرها الثلاثة .

2. معايير قياس المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

هناك أربعة معايير أساسية يتم من خلالها تقييم المسؤولية الاجتماعية :[1]

- **معيار الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة :**ويشمل جميع تكاليف الأداء خبالف الأجر الأساسي الذي تقدمه المؤسسة للعاملين فيها بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية أو نوع أو طبيعة أعمالهم وتقوم المؤسسة بالالتزام بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق حالة الولاء وانتماء العاملين كالاهتمام بحالتهم الصحية و تدريبهم وتحسين وضعهم الثقافي والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم و ما إلى ذلك.
- **معيار الأداء الاجتماعي لحماية البيئة :**ويشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي المضحى بها لحماية أفراد المجتمع المحيط الذي تعمل المؤسسة داخل نطاقه الجغرافي حيث تحاول جاهدة رد الأضرار عن البيئة المحيطة والمتولدة من أنشطتها الصناعية، وهذه تشمل على تكاليف حماية تلوث الهواء والبيئة البحرية والمزروعات والأعشاب الطبيعية وتلوث المياه وما إلى ذلك.
- **معيار الأداء الاجتماعي للمجتمع :**ويتضمن كافة تكاليف الأداء التي تهدف إلى إسهامات المؤسسة في خدمة المجتمع مشتملة بذلك على التبرعات والمساهمات للمؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية والخيرية مثل تكاليف الإسهامات في برامج التعليم والتدريب الاجتماعي ومشاريع التوعية الاجتماعية.
- **معيار الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج :**وتشمل كافة تكاليف الألداء التي تنصب في خدمة المستهلكين حيث تتضمن تكاليف الرقابة على جودة الإنتاج وتكاليف البحث والتطوير مثل تكاليف ضمانات المتابعة ما بعد البيع وتدريب وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع المتأتية من المنتجات والخدمات المقدمة إلى المستهلكين

[1] مقدم وهيبة، دور المسؤولية الاجتماعية لمنشأة الأعمال في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة ،ص 17 .

المطلب الثالث : مجالات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة .

تنقسم مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة حسب ESTEO إلى ما يلي :[1]

- مجال المساهمات العامة
- مجال الموارد البشرية
- مجال الموارد الطبيعية و المساهمات البيئية

1. مجال المساهمات العامة[2]

ترتبط أنشطة هذا الجمال بمساهمات المؤسسة في تدعيم المؤسسات العلمية والثقافية و الخيرية والمساعدة في التسهيلات الخاصة بالعناية الصحية وبرامج الحد من الأوبئة و الأمراض والعمل على حل المشاكل الإنسانية فيما يتعلق بتوظيف الأقليات و المعوقين والعناية بالطفولة وتوفير وسائل النقل للعاملين مما يؤدي إلى تخفيض الضغط على وسائل النقل العامة و الاشتراك في برامج التخطيط الحضاري التي تهدف إلى تخفيف معدل الجرائم والمساعدة في تنفيذ برامج الإسكان التي تختص بإنشاء المساكن وتجددها وفيما يلي أنشطة خاصة بمجال المساهمات العامة :

البذل في سبيل الإنسانية :

- تدعيم المؤسسات العلمية
- تدعيم الهيئات الخاصة بالرعاية الصحية
- تدعيم الهيئات التي تقوم بالأنشطة الثقافية

المواصلات و النقل :

- توفير وسائل النقل للعاملين

الإسكان :

- المساهمة في تنفيذ برامج الإسكان
- إنشاء مساكن للعاملين

الخدمات الصحية :

- تدعيم البرامج التي تحد من الأوبئة و الأمراض
- توفير وسائل و إمكانيات و خدمات العناية و الرعاية بالصحة

[1] حسني مصطفى هلالي، "الإبداع المحاسبي في الإفصاح عن المعلومات البيئية في التقارير المالية"، منشورات المنظمة العربية للتنمية، القاهرة 2005، ص55

[2] محمد عباس بدوي، "المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع" ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000 ص81.

رعاية مجموعة معينة من الأفراد :

- المساهمة في رعاية المعوقين و ذوي العاهات
- المساهمة في رعاية الطفولة و المسنين

2- مجال الموارد البشرية[1]

إعداد برامج تدريب لكل العاملين لزيادة مهاراتهم وإتباع سياسة للترقية وتحقيق رضاهم الوظيفي وإتباع نظام أجور وحوافز يحقق لهم مستوى معيشي مناسب يتفق مع المستويات الموجودة في المؤسسات الأخرى في القطاع،كما يتضمن هذا المجال أنشطة مساهمة المؤسسة في توفري فرص عمل متكافئة لجميع الأفراد دون تفرقة .

أدت التطورات التقنية إلى التأكيد والاهتمام بالناحية النوعية للموارد البشرية لذلك تحظى اعتبارات التدريب والتكيف مع طرق الإنتاج المتغيرة والمقدرة على الابتكار باهتمام خاص من قبل المؤسسات، كما تهتم التشريعات بحماية الموارد البشرية فتحدد سياسات التوظيف وشؤون العاملين، وتنظم معاجلة هذه الأمور من حيث الشكل والمضمون، كم تستجيب المؤسسات لهذا المجال ملا له من نتائج اقتصادية إيجابية، فتحقق سلامة العاملين في النواحي الصحية والنفسية ووقايتهم من أخطار المهنة يؤدي إلى زيادة كفاءتهم الإنتاجية، وفيما يلي أنشطة خاصة بمجال الموارد البشري

سياسات التوظيف :

- توفير فرص عمل متكافئة لأفراد المجتمع
- قبول توظيف الطلاب أثناء العطلة الصيفية
- قبول توظيف الأفراد المعوقين

تحقيق الرضا الوظيفي :

- منح العاملين أجور و مرتبات تحقق لهم مستوى معيشي مناسب
- إتباع سياسة للترقي تعترف بقدرات كل العاملين و تحقق فرص متساوية للترقي
- إعداد برامج تدريب لزيادة مهارة العاملين
- المحافظة على الاستقرار للعمالة بالصيانة المستمرة للمعدات و جدولة الإنتاج بحيث يمكن الحد من البطالة
- تهيئة ظروف للعمل تتصف بالأمن

3- مجال الموارد الطبيعية و المساهمات البيئية

هذا المجال يعتبر من أهم مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بسبب توسع استغلال الموارد الطبيعية والتقدم التقين وما نتج عنها من زيادة المخلفات الصناعية وتوسع استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات الزراعية مما أدى إلى مشاكل بيئية كبيرة على جميع المستويات .

[1] محمد عباس ، مرجع سبق ذكره ، ص81

فضال عن تأثير هذا المجال على نوعية الحياة فإن أثره يمتد على ما تتحمله ميزانية الدولة من نفقات، إذ تخصص المجالس البلدية 20 %من ميزانيتها للتخلص من المخلفات الصلبة خاصة يف الدول الصناعية. يتضمن هذا المجال الأنشطة التي تؤدي إلى تخفيف أو منع التدهور البيئي وذلك من خلال ما يلي:

الموارد الطبيعية :

- الاقتصاد في استخدام الموارد الخام
- الاقتصاد في استخدام موار الطاقة
- المساهمة في استخدام مصادر جديدة للموارد الخام و الطاقة

المساهمات البيئية :

- تجنب مسببات تلوث الأرض و الهواء و المياه و إحداث الضوضاء
- تصميم المنتجات و عمليات تشغيلها بطريقة تؤدي إلى تقليل المخلفات
- التخلص من المخلفات بطريقة تكفل تخفيض التلوث

4- مجال مساهمات المنتوج أو الخدمة

تتضمن هذه الأنشطة القيام البحوث التسويقية لتحديد الاحتياجات التي تتلاءم مع المقدرة الاستهلاكية للعملاء و إعلامهم بخصائص السلعة أو الخدمة وبطريقة استخدامها، وبحدود المخاطر ومدة صلاحية الاستخدام .وعلى ضوء ما تقدم يمكن تحديد أهم الأنشطة خاصة بمجال المنتوج الخدمة على النحو التالي[1]:

تحديد و تصميم المنتجات :

- القيام بالبحوث التسويقية لتحديد احتياجات المستهلكين .
- تعبئة المنتجات بشكل يؤدي إلى التقليل من احتمالات التعرض لأي إصابة عند الاستخدام

تحقيق رضا المستهلكين :

- وضع بيانات على عبوة المنتج للتعرف بحدود ومخاطر الاستخدام وتاريخ عدم الصلاحية
- القيام ببرامج إعلامية تعرف المستهلكين بخصائص المنتج و طرق و مجالات استخدامه
- توفير مراكز خدمة لصيانة وإصلاح المنتج

المبحث الثالث :اتجاهات و فوائد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات .

وفي هذه المرحلة نتطرق إلى مختلف الاتجاهات التي يتم من خلالها نشر المسؤولية الاجتماعية في المنظمات، إلى جانب التعرف على أهم الفوائد التي ساهمت في معرفة أفراد المجتمع على أهدافها ورسائلها التنموية، وكذا مساهمتها في سد احتياجات المجتمع ومتطلباته الضرورية

المطلب الأول : اتجاهات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات .

[1] محمد عباس ، مرجع سبق ذكره ، ص82

يمكن نشر المسؤولية الاجتماعية للمنظمات من خلال ثلاثة اتجاهات كما يلي :[1]

- **المساهمة المجتمعية التطوعية :** ويلقى هذا المجال معظم الاهتمام في الدول التي تكون فيها الحوار حول المسؤولية الاجتماعية للمنظمات حديث نسبي ومن الممكن أن يتضمن ذلك الهبات الخيرية وبرامج التطوع والاستثمارات المجتمعية طويلة المدى في الصحة أو التعليم أو المبادرات الأخرى ذات المردود المجتمعي.
- **حشد التأييد المؤسسي و حوار السياسات و البناء المؤسسي** : على الصعيد الداخلي تضع قيادات المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الرؤية وتهيئ المناخ العام الذي يمكن العاملين من تحقيق التوازن المسئول بين المتطلبات المتعارضة لزيادة الأرباح والمبادئ ، أما على الصعيد الخارجي فإن الكثير من رؤساء الإدارات وكبار المديرين يقودون مشاركة الأعمال في قضايا التنمية بمفهومها الأوسع ويؤيدون المبادرات وغيرها من ا لمبادرات.

المطلب الثاني : فوائد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

إن قيام المؤسسات بدورها اتجاه المسؤولية الاجتماعية يضمن إلى حد ما دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بممارساتها والمساهمة في إنجاح خططها وأهدافها، علاوة على المساهمة في سد احتياجات المجتمع المتغيرة ومتطلباته الضرورية، إضافة إلى خلق مناصب عمل جديدة من خلال إقامة المشاريع الخيرية و الاجتماعية ذات طابع تنموي[2]، وقد أظهرت معظم الدراسات التي أجريت على المؤسسات التي تتبنى المسؤولية الاجتماعية وجود صلة حقيقية بين الممارسات الاجتماعية للمؤسسة والأداء المالي الايجابي .

وفي هذا السياق فقد ازداد خلال العقد الأخير، عدد المؤسسات الكبرى التي أدركت فوائد إدارة أعمالها وفق الممارسات المسؤولية اجتماعيا، وقد تعززت خربات هذه المؤسسات بصدور عشرات الدراسات الميدانية واستطلاعات الرأي التي أكدت أن للمسؤولية الاجتماعية للشركات تأثير إيجابي على الأداء الاقتصادي لمجتمع الأعمال، و أنها لا تؤذي المساهمين، بل في الواقع تعزز قيمة الأسهم ومكانة المؤسسات [3] .

و بينما كان وجود ارتباط حقيقي ما بين ممارسة النشاطات التجارية المسؤولية اجتماعيا وبني الألداء المالي الجيد للمؤسسات موقع تساؤل وحتى تشكك، فقد أظهرت الدراسات الأكاديمية في مختلف البلدان المتقدمة وجود مثل هذا الارتباط الإيجابي .فقد لاحظت إحدى الدراسات التي أجريت عام 1999 أن المؤسسات التي قامت بالالتزام بصورة معلنة بقواعد أخلاقية محددة قد فاقت في أدائها المؤسسات المثيلة التي لم تعلن مثل هذا الالتزام، بمقدار 3-2مرات، وذلك بالمقارنة مع قيمة أسهمها السوقية.

وكانت جامعة هارفارد قد قامت بصورة متكررة بإجراء دراسة مقارنة للمؤسسات، حيث أظهرت أن تلك التي تولي اهتماما متوازنا بمختلف فئات المستفيدين قد حققت نموا أكبر بأربع مرات من تلك المؤسسات التي حصرت

---

[1] بن مسعود نصر الدين وكنوش محمد، "واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية"، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، 14 ’15 فيفري 2012 ، ص 6.5

[2] أحمد عبد الكريم عبد الرحمان، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال: مجالاتها معوقات الوفاء بها ،جملة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد11 العدد2، عمان:الأردن ،1997

[3] ضيافي نوال، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير . ،2006/2005،ص82

اهتمامها بالمساهمين، وبالمثل فقد حققت معدلات نمو في التوظيف بلغ ثمانية مرات أعلى من المؤسسات التي ركزت على المساهمين فقط وذهبت دراسات أخرى لترصد العلاقة ما بين سلوك المؤسسات وأسعار أسهمها في البورصة، حيث لاحظت التأثير السلبي للتقارير المنشورة عن السلوك الأخلاقي للمؤسسات على أسعار أسهمها في البورصة

لقد أدت سياسات المؤسسات المسؤولية اجتماعيا ومبادراتها المتعلقة بالبيئة واهتمامها بتحسين ظروف العاملين إلى خفض تكاليفها فقد أدت إلى تحسين إنتاجية المستخدمين، وساهمت عمليات إعادة التدوير إلى خفض نفقات التخلص من النفايات وخلقت مصادر عمل جديدة وصناعات قائمة على إعادة تدوير النفايات .ولاحظت دراسات أخرى أن المؤسسات التي تبنت برامج موجهة لتحسين ظروف معيشة المستخدمين، كالتأمينات والتسهيلات المختلفة قد أسهمت في خفض مدة الغياب عن العمل، وحسنت قدرة المؤسسات على الاحتفاظ بالموظفين الأكفاء، وساهمت في زيادة الإنتاجية المتوسطة للعاملين، وقلصت بالتالي تكلفة التوظيف الجديد والتكوين .

.ولقد برهنت دراسات أخرى على أن جهود المؤسسات في جمال تحسين ظروف العمل وإشراك العاملين في عملية صنع القرار تؤدي في الغالب إلى زيادة الإنتاجية وتقليل الأخطاء؛ كما وجدت دراسة أخرى أن برامج الرعاية الصحية تزيد إنتاجية العاملين وتخفض تكلفة التغيب عن العمل أو تركه، وتقلل دعاوى الإصابة بالإعاقة أو الدعاوي الخاصة بالرعاية الصحية بنسبة 30 %

ومع تعاظم تأثير الأعلام وازدياد تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها في الوقت الحاضر فإن المستهلكين باتوا أقدر على تمييز المؤسسات ذات السمعة الجيدة في جمال المسؤولية الاجتماعية، وهو ما يعنى أن المؤسسات ذات الاسم التجاري الجذاب بفعل السياسات المستجيبة اجتماعيا تستفيد من سمعتها الحسنة من أجل تنمية مبيعاتها وخلق التزام أقوى لدى العملاء بسلعها وخدماتها .وبينما كانت الحكمة التقليدية تقضى بأن تسعى المؤسسات إلى إرضاء العملاء من خلال حوافز ومزايا مادية محسوبة في السلعة أو الخدمة، (مثل السعر، الجودة، التغليف، الذوق، الأمان وتوفر السلعة أو الخدمة دون انقطاع، وأن تأخذ بالاعتبار الاحتياجات المختلفة للزبائن)، فإن الدراسات أظهرت بالمقابل أن المواطنين باتوا يأخذون بعني الاعتبار قيم ومعايير أخرى غير متجسدة في السلعة أو الخدمة ذاتها، لكنها تقف ورائها، ويمكن التعرف عليها بفعل الوعي المتزايد للمستهلكين والعملاء، مثل ظروف وشروط العمل في المؤسسة ومدى ملاءمتها وعدالتها للعاملين ، وعدم استغلال الأطفال أو النساء كعمالة رخيصة، وعدم الإضرار بالبيئة، عدم وجود مواد أو مكونات معدلة جينيا، والتزام نشاطات هذه المؤسسات في البلدان النامية بالمعايير الأخلاقية والإنسانية وعدم اقتران ممارساتها بالفساد .

والى جانب المستهلكين الدين تتأثر مواقفهم من المؤسسات تبعا لممارساتها، فان المؤسسات المعروفة بسمعتها الجيدة واستجابتها لمسؤوليتها الاجتماعية تكون أقدر على كسب بقية مجتمع الأعمال إلى جانبها،وعلى اجتذاب رؤوس الأموال جديدة. هدا إضافة إلى أنها تفلح في الحصول على معاملة أفضل من جانب الحكومات فالأخيرة تكون أكثر استعدادا لمنحها مزايا وأفضليات إضافة مثل الإعفاءات والتخفيضات على الرسوم والضرائب بدلا من إخضاعها للرقابة الصارمة .

ومع دلك فان فوائد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة لم تستغل بصورة تامة وخاصة في البلدان النامية بسبب بعض جوانب الضعف المعروفة والتي تقف عائقا أمام جهود المؤسسات في هذا المجال، فمثلا من الناحية السياسية

فان عددا كبريا من البلدان النامية شهدت اضطرابات سياسية أدت إلى حدوث انهيار الاقتصاديات والاختلال الأمني ، وهذا الوضع لا يشجع على الاستثمار سواء بالنسبة للمؤسسات المحلية أو الأجنبية، كما أن التدخل السياسي والفساد يشكلان خطرا على الجهود الخيرية التي تبدلها المؤسسات نظرا إلى المساعدات التي يساء استغلالها، أو ظهور ثغرات للتهرب والتلاعب الضريبي بالنسبة للمؤسسات بسبب فساد الموظفين المسؤولين عن تحصيل الضرائب، أو استخدام المنظمات غير الحكومية كوسيلة لتحقيق المكاسب المالية وغريها من أشكال الفساد الإداري .

أشكال الفساد الإداري .وفي المقابل وبسبب الانتشار الواسع للاستثمارات الأجنبية على البلدان النامية ليس له حدود، إذ أن غالبية هذه المؤسسات تسئ استغلال الموارد الطبيعية، وتستغل الأوضاع البائسة في سوق العمل لتعيين عمال غير منضمين لنقابات العمال وتدفع لهم أجور زهيدة، أو تعيين العمال المغتربين بدلا من تعيين الموظفين من المجتمع المحلي المستضيف، وأيضا القيام بعمليات إنتاج تؤثر سلبا على البيئة مع وجود حالات إلقاء النفايات السامة...الخ، وغريها من المشاكل التي تعاين منها البلدان النامية .

و أخيرا فان نجاح قيام المؤسسات بدورها في المسؤولية الاجتماعية يعتمد أساسا على التزامها بثلاثة معايير هي :

- الاحترام و المسؤولية ، بمعنى احترام المؤسسة للبيئة الداخلية (العاملين) و البيئة الخارجية (أفراد المجتمع) .
- دعم المجتمع و مساندته .
- حماية البيئة [1]

المطلب الثالث : الاعتلال الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية

و هي حالة من عدم سواء في أخلاقية المسؤولية الاجتماعية و حالة من العطب و الخلل ، ولها مظاهرها لدى الفرد و الجماعة كما يلي :[2]

ومن مظاهر اعتلال أخلاقية المسؤولية الاجتماعية عند الفرد :

- **التهاون :** وهو فتور في همة العمل و إرادته على غير الوجه الذي ينبغي أن يكون علية من الدقة و التمام و الإتقان ، وهو دليل على وهن البنيان النفسي الأخلاقي في الشخصية .
- **اللامبالاة :** و هي برود يعتري الجهاز التوقعي عند الإنسان كما يصيب سائر الأجهزة النفسية بما يشبه التجمد

[1] ضيفي نوال ، مرجع سابق ، ص 37
[2] ميسون محمد عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 120

- **العزلة :** ويقصد بها العزلة النفسية وهي أن يكون الفرد في الجماعة حاضرا فيها معدودا من أعضائها و لكنه غائب عنها ، انه في عزلة من صنعه و اختياره ، وهي موقف لا انتماء إلى الجماعة واغتراب عن معاييرها و قيمها .

ومن مظاهر اعتلال المسؤولية الاجتماعية عند الجماعة :

- **التشكك :** وهو توجس و تردد في تفسير الأحداث و الظواهر ، و في تقدير قيمة الأشخاص و الأشياء ، وهو دليل على فوضى الاختيار ، ووهن الالتزام و تزعزع الثقة .
- **التفكك :** و يتجلى هذا التفكك الاجتماعي فيما يقع بين الأفراد من تنازع و تفرق ، و هذا التفكك مظهر بالغ الوضوح لوهن و ضعف المشاركة القائمة على الفهم و الاهتمام .
- **السلب الغائب :** و هو موقف يغلب عليه التراجع و الانحدار و التخلي عن المسؤولية اتجاه الحياة ، إحساس بلا معنى بالضياع و الإحباط ، كما يغيب معه الإحساس بالواجب وإلزامه .
- **الفرار من المسؤولية :** وهو التخلي عن المسؤولية و إعلان عن عدم قدرة الجماعة و الفرد عن احتمال أعبائها .

ومن أهم العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى اعتلال أخلاقية المسؤولية الاجتماعية :

- **اضطراب المعيار:** المعيار الاجتماعي و هو الذي يعين الوجهة ، ويحدد القيمة ، وضوحه و استقراره ضرورة لسلامة أدائه لوظائفه الاجتماعية و الحيوية و يسهل الاحتكام إلية و الالتزام به واضطراب هذا المعيار يؤدي إلى انهيار الفهم وتشوش الاختيار و تعطل الالتزام ، كما يؤدي إلى اهتزاز في ثقة الفرد و طمأنينته ، وبذالك تضعف و تعتل أخلاقية المسؤولية الاجتماعية .
- **تكبيل الحرية :** إن انتفاء الحرية تكبيلا أو تضليلا هو اعتلال لأخلاقية المسؤولية الاجتماعية ، إما بانتفائها أو سقوطها ، أو الفرار منها و التخلي عنها ، فلا مسؤولية بدون حرية .
- **ارتباك الاقتصاد :** ارتباك الاقتصاد و تعرضه للفوضى و عدم وضوح الفلسفة الاقتصادية ، يؤدي إلى اختلال في توزيع الموارد و عائد العمل و إلى الظلم الاجتماعي ، وينعدم بذالك الاطمئنان النفسي و الثقة في الحاضر و المستقبل ، وينعكس ذالك على سلامة أخلاقية المسؤولية الاجتماعية ، بل و على السلامة الأخلاقية و النفسية في عمومها .
- **عبث السياسة :** وهو العبث بالسلطة أي القوة المنظمة للعلاقات بين الحاكم و الشعب ، او بين الدولة و الفرد ، ومن مظاهره نزعة الاستبداد و السيد و الاستئثار بالسلطة ، و التوجيه الشاذ مما يصنع نموذجا أخلاقيا سيئا أمام المجتمع ويشوش معاييره ، ويجعل عملية الفهم و الاختيار الحر صعبة و يعيق العمل المشارك و يدمر اتجاه القيام بالواجب .

وفي ظل ذلك ، تحتاج عملية تنمية المسؤولية الاجتماعية بين أفراد المجتمع إلى معالجة جميع العوامل المؤدية إلى الاعتلال الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية ، وتهيئة الظروف الاجتماعية ، و الاقتصادية ، و السياسية و الأخلاقية المشجعة على سلوك المسؤولية الاجتماعية .[1]

[1] ميسون محمد عبد القادر ، مرجع سابق ، ص121

خاتمة الفصل

لقد أصبحت المسؤولية الاجتماعية تتبوأ حيزا ومساحة كبيرة من الأهمية على جميع الأصعدة و المجالات المحلية ، و تحظى باهتمام رفيع المستوى من قبل منظمات الأعمال لكونها تعمل على تحسين مستوى المعيشة و الارتقاء برفاهية المجتمع ، فليكن لأي منظمة أن تحاول تعزيز فرص نجاحها في مجتمعها من خلال زيادة الاهتمام بعرض الدور الاجتماعي ، لذا أصبح من الضروري إدماج البعد الاجتماعي و البيئي ضمن مهام المؤسسة مما يضمن تحقيقها لمفهوم التنمية المستدامة و الذي سنتطرق إلية في الفصل الثاني .

وبعد دراستنا لهذا الفصل و المتعلق بالإطار ألمفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية نستنتج أن :

- تعرف المسؤولية الاجتماعية على أنها التزام المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه .
- تتمثل أبعاد المسؤولية الاجتماعية في : البعد الاقتصادي ، القانوني ، الأخلاقي ، الإنساني .
- للمسؤولية الاجتماعية أهمية بالنسبة للدولة ، المؤسسة ، المجتمع .

الفصل الثاني : المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وعلاقتها بالتنمية المستدامة

مقدمة الفصل :

لم يعد ينظر إلى مفهوم التنمية كنموذج تقليدي يستهدف النمو الاقتصادي كما ساد الاعتقاد في القرن العشرين حيث لم يحقق هذا النموذج النتائج المرضية نحو المجتمع و البيئة . لذلك كان لابد من تنمية مستدامة تحقق النمو الاقتصادي و الاجتماعي و المحافظة على البيئة في آن واحد وتحفظ للأجيال القادمة مقدرات تمكنهم أيضا من تحقيق النمو ، و هذا هو ما يتضمنه مفهوم التنمية المستدامة و يعول على القطاع الخاص في مقابل المساهمة في التنمية المستدامة ، و هنا يرتبط المفهوم مع المسؤولية الاجتماعية للشركات . وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة وسياقها التاريخي ومختلف أبعادها و مؤشراتها والنظريات المتعلقة بها وأيضا المؤسسات المختصة بالتنمية المستدامة وأخيرا علاقتها بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وسيتم التعرض إلى ما سبق ذكره من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: الإطار العام للتنمية المستدامة

المبحث الثاني : مؤشرات و أبعاد التنمية المستدامة

المبحث الثالث : علاقة المسؤولية الاجتماعية بالتنمية المستدامة

المبحث الأول : الإطار العام للتنمية المستدامة .

المطلب الأول : السياق التاريخي للتنمية المستدامة

بين عام 1972 و 2000 استكملت عقد ثلاثة مؤتمرات دولية ذات أهمية خاصة .

الأول عقد في ستوكهولم (السويد) Stockholm عام 1972 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان ، و الثاني عقد في ريو دي جانيرو (البرازيل) عام 1992 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة و التنمية . و الثالث عقد في جوهانتسبورغ (جنوب إفريقيا) في سبتمبر 2002تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة

تغير الأسماء يعبر عن تطور مفاهيم العالم و استيعاب العلاقة بين الإنسان و المحيط الحيوي الذي يعيش فيه و يمارس نشاطات الحياة .

في عام 1972 اصدر نادي رذوماذ 1 تقريره الفريد (حدود النمو) الذي شرح فكرة محدودية الموارد الطبيعية ، و انه إذا استمرت تزايد معدلات الاستهلاك فان الموارد الطبيعية لن تبقى باحتياجات المستقبل ، وان استنزاف الموارد البيئية المتجددة (المزارع ، المراعي ، الغابات ، مصايد الأسماك) و الموارد الغير متجددة (رواسب المعادن ، حقول النفط ، و الغاز الطبيعي ، طبقات الفحم) يهدد المستقبل . وفي عام 1973 هزت أزمة البترول العالم ونبهت إلى أن الموارد محدودة الحجم .

و في عام 1987 أصدرت اللجنة العالمية للتنمية و البيئة تقرير (مستقبلنا المشترك) كانت رسالة هذا التقرير الدعوة إلى أن تراعي تنمية الموارد البيئية تلبية الحاجات المشروعة للناس في حضورهم من دو ن الإخلال بقدرة النظم البيئية على العطاء الموصول لتلبية حاجات الأجيال المستقبلية ولما انعقد مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة و التنمية عام 1992 ، برزت فكرة التنمية المستدامة أو المتواصلة و كواحدة من فوائد العمل الوطني و العالمي. ووضع المؤتمر وثيقة مفصلة " برامج العمل في القرن الواحد و العشرين تضمنت أربعين فصلا تناولت ما ينبغي الاسترشاد به في مجالات التنمية الاقتصادية (الزراعة ،الصناعة ، الموارد الطبيعية) و التنمية الاجتماعية (الصحة ، التعليم) وفي مشاركة قطاعات المجتمع في مساعي التنمية و في الحصول على نصيب عادل من ثمارها .

كما تم في شهر ديسمبر 1997 إقرار بروتو كول " كيوتو " الذي يهدف إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة و التحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام الطاقة الجديدة و المتجددة [1]

[1] د. عثمان محمد غنيم ، د. ماجدة ابو زنط ، التنمية المستدامة ، فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها ، دار الصفاء للنشر و التوزيع عمان الطبعة الأولى ، 2007 ص 19-21- 23

ومن جانب آخر انعقد في ابريل 2002 مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانتسبورغ (جنوب إفريقيا) هدف التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة ، إذا فالتطور من فكرة بيئة الإنسان عام 1972 إلى فكرة البيئة و التنمية عام 1992 إلى الفكرة المستدامة عام2002 يرتكز على تقدم و وعي ناضجين ، ذالك أن العلاقة بين الإنسان و البيئة لا تقتصر على أثار حالة البيئة على صحة الإنسان ، إنما للعلاقة وجه آخر هو : أن البيئة هي خزان الموارد التي يحولها الإنسان بجهده وبما حصله من المعارف العلمية و الوسائل التقنية إلى ثروات .[1]

المطلب الثاني : مفهوم التنمية المستدامة

على مدى فترات زمنية متلاحقة حظي مفهوم التنمية بمعاني عديدة إلا أن المعنى الحالي لها ظهر بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث مع تصاعد الحرب الباردة بين المعسكر الرأسمالي بقادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وبين المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي ، تم تطوير استراتيجيات للتنمية الاقتصادية إحداها تعكس فلسفة السوق الحر كما تراها الرأس مالية ، و الأخرى فلسفة التخطيط المركزي كما تراها الاشتراكية ، و التنمية في هذا الصدد تعني مواكبة التقدم في الدولة الصناعية

ومن وجهة نظر اقتصادية فان المفهوم الأكثر شيوعا للتنمية يرتبط بالنمو الاقتصادي و الذي يمكن قياسه الناتج المحلي ، و مستوى استقرار التضخم ، وقوة انسياب رأس المال (WTO1996) ومن وجهة النظر هذه يكن فهم التنمية على أنها عملية لمحاولة محاكاة دول الجنوب لدول الشمال في مستوى المعيشة ، (1993 Burkey).[2]

و وردت الكثير من المفاهيم و التعاريف للتنمية المستدامة فعرفها المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتم الأمم المتحدة للبيئة و التنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو عام 1992 التنمية المستدامة بأنها ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساوي الحاجات التنموية و البيئية لأجيال الحاضر و المستقبل أي هي عملية التنمية التي تلبي أماني و حاجات دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر

أما البنك الدولي فيعرف التنمية المستدامة عل أساس أن نمط الاستدامة هو عبارة عن استدامة في رأس المال حيث يعتبر أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة الفرص للأجيال القادمة وذلك لضمان ثبات رأس مال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن

وحسب كوفي عنان رئيس الأمم المتحدة السابق أن التنمية المستدامة ليست بالعبء ، وإنما هي فرصة فريدة تتاح من الناحية الاقتصادية إقامة الأسواق وفتح أبواب العمل ، ومن الناحية الاجتماعية دمج المهمشين في تيار المجتمع ، ومن الناحية السياسية منح كل إنسان رجل كان أو امرأة صوتا وقدرة على الاختيار لتحدي مسار مستقبله .

---

[1] الأستاذ بوشوك عز الدين و الأستاذ تشي شعيب مداخلة التنمية المستدامة و أهم دوافع الاهتمام بها ،ملتقى اقتصاد التنمية المستدامة بالمركز الجامعي يحيى فارس المدية المنعقد في 6 – 7 جوان 2006 ص 2

[2] د . عايد عبد الله العصيمي ، المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ،عمان ،الاردن 2015 ص 53-54

اقتصاديا : تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة تخفيض استهلاك الطاقة و الموارد الطبيعية أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني التوظيف الأمثل للموارد المتاحة من اجل رفع مستويات المعيشة و الحد من الفقر و مظاهر التخلف

اجتماعيا : السعي من اجل تحقيق الاستقرار في النمو الديموغرافي ورفع مستوى الخدمات الصحية و التعليمية خاصة في المناطق الحضارية .

بيئيا : حماية الموارد الطبيعية من الاستنزاف و الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية و الموارد المالية .

تكنولوجيا : تعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم التكنولوجيا الصديقة للبيئة .

المطلب الثالث : نظريات حول التنمية المستدامة

لقد ظهرت آراء مختلفة حول التنمية المستدامة منذ زمن بعيد من طرف علماء الاقتصاد و البيئة و الاجتماع فعلماء الاقتصاد يرون ضرورة الاهتمام بالجنب البيئي و الأخلاقي ، و يؤكد علماء الاجتماع على طلبات البيئة التي تحددها الثقافة وركز على الاستدامة في النظم الثقافية و البشرية ، أما علماء البيئة و الموارد و الأحياء فأشاروا إلى أن المحيط الحيوي هو الذي يحتاج إلى أن يكون مستدام .
وهناك من ذهب إلى اقتراح استدامة التقييم الدولي للثروة إعادة توزيعها لتصبح التنمية المستدامة واقعية على المستوى العالمي .
وهذا كله أدى إلى ظهور زوايا الإطار النظري و وجهات نظر مختلفة تفاعلت فيما بينها و تداخلت لتقضي في الأخير إلى ظهور هذا المفهوم ومن بين هذه النظريات نجد :

1- نظرية النمو الداخلي

هي من بين النظريات الداعمة للأولوية الاقتصادية فمع نهاية القرن العشرين تغيرت نظريات النمو الاقتصادي بصفة عامة و تحولت إلى ما يسمى بنظريات النمو الداخلي ، حيث أكدت الدراسات فشل النظريات التي تتجاهل دور التطور التكنولوجي في التغلب على مشكلة ندرة الموارد الطبيعية .

ومن ثم رأت نظرية النمو الداخلي ضرورة إدخال دور التطور التكنولوجي في النمو الاقتصادي ، واعتمدت في ذلك على دور الحكومات في الاستثمار في مجال البحث و التطوير و التعليم و اتجاه المؤسسات الاقتصادية لدعم الإبداعات والاختراعات التي تؤدي بدورها إلى دفع معدلات التطور التكنولوجي ، حيث يمكن للإبداع التكنولوجي ولو بشكل نسبي إيجاد بدائل صناعية للموارد الطبيعية النابضة لو وجه نحو هذا لهدف

2- نظرية التحيز الحضري

حاول علماء الاجتماع في انطلاقاتهم دمج الطبيعة البشرية ،ميول التنظيم الاجتماعي من اجل تحضير المعادلات لتحقيق التنمية المستدامة بالنسبة لهم يجب الأخذ بعين الاعتبار على الأقل العوامل الاجتماعية في مراحل التنمية .

إن تحيز الحضري التي وضعها ميخائيل ليبتون m.LipTon هي من بين النظريات الداعية إلى العدالة في توزيع الثروة والتنمية ، والتي تناولت عدم العدالة في توزيع الموارد

فليبتون في نظريته التحيز الحضري قد حاول تفسير سبب بقاء واستمرار وتزايد ظاهرة الفقر في الريف من خلال عدد من لعوامل الاجتماعية والاجتماعية السياسية ، مع عدم إهمال الجوانب الاقتصادية،يرى ليبتون إن الصراع في العالم النامي لم يعد يأخذ شكل الصراع الطبقي بين العمل ورأس المال والمصالح الأجنبية و المصالح الوطنية ، بل أصبح صراعا بين سكان الريف وسكان المدينة و الفرضية الأساسية في نظرية التحيز الحضري تقول بان رصد الموارد داخل كل من المدينة والقرية يعكس أولوية حضرية أكثر مما يركز على المساواة أو الفعالية بمعنى أن الموازنات الحكومية وعوائد التنمية يتم توزيعها بين الأرياف و المدن دون إنصاف وحتى في القطاعات التي تستهدف الفقراء أنفسهم مثل قطاعات الصحة والتعليم ، هذا يقودنا بدوره إلى القول أن السياسات التنموية الحكومة هي نفسها التي تؤدي إلى زيادة الفوارق الإقليمية بأنواعها المختلفة بين سكان المدينة وسكان الأرياف .

ومن هذا يتضح أن هذه النظرية توصلت إلى مشكلة هي هل التنمية المستدامة أزمة ثقافية أم أزمة بيئية ؟

يقول ليستر براون Lester Brownفي 1999اننا بحاجة إلى بوصلة أخلاقية تقودنا إلى القران الواحد والعشرين أساسها المبادئ المستديمة لتلبية الاحتجاجات الإنسانية ، ويقول برنارد راسل Bertrand rassel:علينا أن نتذكر إنسانيتنا وننسى ما عداها ويجب أن ندرك دائما بان الثقافة هي جز الزاوية في كل عمل إنساني .[1]

3- **نظرية الحركة الأمريكية المحافظة (1890-1920)**

هي من بين النظريات الداعمة للأولوية البيئية ،لقد كانت الحركة المحافظة التي قادها الأمريكي تيودور روزفلت Theodore Roosevelt ومن حوله تمثل نجاحا للفكر السياسي الاديولوجي في الو.م.ا،خلال الفترة مابين عامي1890و1920،حيث انه وفقا لمذاهب هذه الحركة فان النمو الاقتصادي يحاط بمجموعة من القيود الطبيعية التي ليس من الممكن تجنبها حتى مع التقدم التكنولوجي ، وان الإسراع الكبير في استخدام الموارد الطبيعية الناضبة يعتبر تهديدا كبيرا يلاحق الأجيال القادمة .

كما كان من أهم معتقدات تلك الحركة المحا فضة انه كلما كان استخدام الموارد الطبيعية الناضبة يتم بمعدلات اقل كلما كان أفضل ، كما أن التنافس الاقتصادي و الاحتكارات تعتبر من أهم أعداء الاستخدام الحكيم للموارد الطبيعية الناضبة ، وان التحكم و الإشراف الحكومي على استخدام الموارد الطبيعية أمر مرغوب فيه

وربما يعني ذلك أن معظم الأفكار التي تتم مناقشتها هذه الأيام و الجدل حول الحفاظ على البيئة و مواردها لطبيعية و التنمية المستدامة كلها أمور تمت مناقشتها خلال تلك الفترة .

[1] سعيدي يحيى ، أ.شنبي صورية ، نظريات التنمية المستدامة ن الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة المسيلة ص 08 ص 15

المبحث الثاني: التنمية المستدامة : مؤشرات - أبعاد – المؤسسات المختصة .

المطلب الأول : مؤشرات التنمية المستدامة

في الدورة الثالثة عام 1995 لبرنامج الأمم المتحدة وافقت لجنة التنمية المستدامة على العمل بمؤشرات التنمية لضمان المتابعة الفعلية حيث تغطي هذه المؤشرات الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية منها :

1- المؤشرات الاجتماعية

وهي مؤشرات ترتكز على القضايا الاجتماعية لكل بلد مثل المساواة الاجتماعية و الصحة العامة ، التعليم ، معدل البطالة و الأمن و التي نوجزها في الفروع التالية :

أ- المساواة الاجتماعية

تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة و المشاركة العامة و الحصول على فرص الحياة ، و ترتبط المساواة مع درجة العدالة و الشمولية في توزيع الموارد وإتاحة الفرص و اتخاذ القرارات ، و تتضمن فرص الحصول على العمل و الخدمات العامة و منها الصحة و التعليم و العدالة و المساواة يمكن أن تكون مجالات للمقارنة و التقييم داخل الدولة نقسمها و كذلك بين الدول المختلفة [1]

ب- الصحة العامة

هناك ارتباط وثيق ما بين الصحة و التنمية المستدامة ، فالحصول على مياه شرب نظيفة و غذاء صحي ورعاية صحية دقيقة هو من أهم مبادئ التنمية المستدامة و بالعكس فان الفقر و تزايد التهميش السكاني و تلوث البيئة المحيطة و غلاء المعيشة كل ذلك يؤدي إلى تدهور الأوضاع ، وبالتالي فشل تحقيق التنمية المستدامة

ج- التعليم

يعتبر التعليم وهو عملية مستمرة طوال العمر متطلبا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة ، حيث أن التعليم يعتبر أهم الموارد التي يمكن أن يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة ، وهناك ارتباط حسابي مباشر بين مستوى التعليم في دولة ما نقدمها الاجتماعي و الاجتماعي ، وهو يتمحور حول ثلاثة أهداف هي :

- إعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة ، وزيادة فرص التدريب وزيادة النوعية العامة .
- مستوى التعليم ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي
- محو الأمية ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع .

د- السكن

يعتبر من الأساسيات في العالم المتقدم فهناك العديد من الدول و الكثير من الفئات الاجتماعية محرومة من هذا الحق و لا تجد مأوى لها .

إن شروط الحياة خاصة في المدن الكبيرة تتأثر دائما بالوضع الاقتصادي ونسبة نمو السكان و الفقر و البطالة ، وكذلك سوء التخطيط العمراني و الحضري ، و تشكل عملية الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن احد أهم أسباب زيادة المستوطنات البشرية العشوائية ونسبة المتشردين و أولئك الذين يعيشون في ظروف صعبة ولا يجدون المأوى الملائم لحقوقهم الإنسانية في العيش في مسكن امن و مريح و مستقل .

هـ- الأمن

[1] مرزيق عاشور ، بن نافلة قدور مداخلة من التنمية البشرية المستدامة ، ملتقى اقتصاد البيئة و التنمية المستدامة المركز الجامعي يحيى فارس المدية المنعقد في 6-7 جوان 2006 ص05

يتعلق الأمن في التنمية المستدامة بالمن الاجتماعي و حماية الناس من الجرائم فالعدالة و الديمقراطية و السلام الاجتماعي تعتمد جميعا على وجود نظام متطور وعادل من الآمنة التي تحمي المواطنين الجريمة ولكنها في نفس الوقت لا تثير القلق الاجتماعي أو تمارس سلطاتها في الإساءة إلى الأفراد و تحترم حقوق الإنسان ، ويتم قياس الأمن الاجتماعي من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل 100000 شخص من سكان الدولة

2- المؤشرات البيئية

تعتمد الأرض بما تحمله من خيرات مخزن للثروات الطبيعية لاستدامة التنمية ، وان استغلال هذه الثروات يجب أن لا يصل إلى حد الاستغلال المفرط أو الاستنزاف وهناك حملة من المؤشرات المعتمدة في مجال البيئة نذكرها فيما يلي :[1]

أ- الغلاف الجوي

هناك العديد من القضايا البيئية الهامة التي تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي وتغيراته ، وقد تم إقرار الكثير من المعاهدات الاتفاقيات الدولية و الإقليمية لحماية المناخ ومقارنة ظاهرة الاحتباس الحراري ومنع استخدام المركبات التي تدمر طبقة الأوزون ، وكذلك تحسين نوعية التقنيات البيئية لتقليل الانبعاثات السامة و الملوثات الغازية من المصادر الثابتة و المتحركة لتحسين نوعية الهواء ، وهناك ثلاثة مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي هي :

- التغير المناخي ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربين .
- ترقق طبقة الأوزون و يتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون .
- نوعية الهواء ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط في المناطق الحضرية

ب- الأراضي

وهي قضية معقدة وهامة جدا وذات تشبعات كثيرة في علاقتها بالتنمية المستدامة ، فالأرض لا تتكون فقط من البيئة الفيزيائية وطبوغرافية السطح ، بل أيضا من الموارد الطبيعية الموجودة فيها وحتى المياه التي تحتويها و الكائنات الحية التي تعيش عليها ، أما أهم المؤشرات المتعلقة بالاستخدامات الأراضي فهي :

الزراعة : ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض واستخدام المبيدات و المخصبات الزراعية

الغابات : ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض و كذلك معدلات قطع الغابات

التصحر: ويتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية

الحضرية : ويتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة .[2]

ج- البحار و المحيطات و المناطق الساحلية

بما أن البحار و المحيطات تشغل نسبة 70 % من مسحات الكرة الأرضية ، فان إدارة هذه المناطق الشاسعة بطريقة مستدامة بيئيا هو احد اكبر التحديات التي تواجه البشرية ، كما انه من أصعب المهام نظرا لتقيد الأنظمة البيئية للمحيطات وهشاشتها و كونها الأقل استكشافا من قبل العلماء .

د- المياه العذبة

[1] مرزيق عاشور ، بن نافلة ، مرجع سابق ص 07

[2] مرزيق عاشور ،بن نافلة ، مرجع سابق ،ص 08،09

لاشك أن المياه هي عصب الحياة الرئيسي ، وهي العنصر الأكثر أهمية للتنمية ، وكذلك فهي من اكبر الموارد الطبيعية تعرضا للاستنزاف و التلوث وتجد كل الدول التي تتميز بقلة مصادر المياه نفسها في وضع اقتصادي صعب ، وتعتبر أنظمة المياه العذبة من ابهر بحيرات و جداول من أكثر الأنظمة البيئية هشاشة و تعرضا للتأثيرات السلبية للنشاطات الإنسانية ، كما أن إدارة الموارد المائية بطريقة مستدامة بيئيا هي من أهم التحديات و المصاعب التي تواجه دول العالم حاليا .

هـ - التنوع الحيوي

قد تكون علاقة التنوع الحيوي بالتنمية المستدامة غير واضحة أحيانا ، حيث يعتقد البعض أن التنوع الحيوي يعني فقط حماية الحيوانات و النباتات البرية و إنشاء المحميات ، وان ذلك يصطدم عادة مع التقدم الاقتصادي ، إذ لا تعتبر حماية التنوع الحيوي واجبا بيئيا و أخلاقيا فحسب ، لكنها أساسية لتامين التنمية المستدامة حيث تم الإقرار بالترابط الوثيق بين التنمية و البيئة ، فتوسع الأولى أصبح مرتبطا بجودة الأخيرة وعلى سبيل المثال فان حولي 75 % من الأدوية التي يتم تداولها في العالم مصنوعة ومركبة من نباتات برية ذات خصائص طبية و علاجية متميزة ، وهذه النباتات إذا ما فقدت من الطبيعة فان قيمتها العلاجية قد تفقد أيضا بدون التأثير سلبا على توازن الطبيعة وهذه مهمة صعبة أيضا ، ويتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسيين هما الأنظمة البيئية و التي يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية و كذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة ، و المؤشر الثاني هو الأنواع ويتم قياسها بحساب نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض .

3- المؤشرات البيئية و الاقتصادية

في التحليلات الاقتصادية الرأسمالية حاليا المؤشرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي الذي يعكس عادة النشاط الاقتصادي الرأسمالي و معدل الدخل الفردي و القوة الشرائية ضمن موازين السوق ، ولكن مثل هذه المؤشرات لا تعطي فكرة واضحة عن حقيقة التباين الاقتصادي في توزيع الثروات أو مصادر الدخل ، كما أنها لا تعكس أبدا القيمة المستنزفة للموارد الطبيعية التي يتم استخدامها في عمليات الإنتاج ن ولذلك فان تطوير مؤشرات اقتصادية مستدامة و لها علاقة مباشرة بالتنمية وتعكس طبيعة تأثير السياسات الاقتصادية على الموارد الطبيعية هو في طيلة أولويات قياس التنمية المستدامة ، كما أن التحديات التي تضعها التجارة العالمية وزيادة معدلات الاستهلاك تعطي إحساسا بنمو اقتصادي كبير ، ولكنه في الواقع يخفي التدهور البيئي و الاجتماعي الذي تسببه السياسات الاقتصادية الرأسمالية ، وبالتالي فان أهم مؤشرات البيئة الاقتصادية لدولة ما كالتالي :

أ- الأداء الاقتصادي

ويمكن قياسه من خلال :

- معدل الدخل الوطني للفرد ، ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي
- التجارة وتقاس بالميزان التجاري ما بين السلع و الخدمات .

- الحالة المالية و تقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج الوطني الاجمالي ، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج الوطني الإجمالي
- أنماط الإنتاج و الاستهلاك ، وهي القضية الاقتصادية الرئيسية في التنمية المستدامة [1]

إذ أن العالم الذي نعيش فيه يتميز بسيادة النزاعات الاستهلاكية في دول الشمال و أنماط الإنتاج غير المستدامة و التي تستنزف الموارد الطبيعية سواء في الشمال أو في الجنوب ، و يعلم كل البيئيين في العالم أن القدرة الطبيعية لموارد الكرة الأرضية لا يمكن أن تدعم استمرار هذه الأنماط الإنتاجية و الاستهلاكية ، وانه لابد من حدوث تغيير جذري في سياسات الإنتاج و الاستهلاك للحفاظ على الموارد و جعلها متاحة إمام سكان العالم الحاليين بشكل متساوي ، وكذلك أن تبقى متوفرة للأجيال القادمة ، وهذه المسؤولية هي في الأساس مسؤولية الدول الصناعية و المتقدمة و التي تتسبب في استنزاف الموارد الطبيعية من خلال الإنتاج المكثف و العادات الاستهلاكية البالغة فيها ، بينما تبقى دول الجنوب تجتهد في سبيل تامين الاحتياجات الأساسية لسكانها أما أهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية و الاستهلاكية في التنمية المستدامة فهي :

- استهلاك المادة و تقاس بمدى كثافة استخدام المادة في النتاج ، و المقصود بالمادة هنا كل المواد الخام الطبيعية
- استخدام الطاقة وتقاس عن طريق الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد ، ونسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي و كثافة استخدام الطاقة
- إنتاج و إدارة النفايات وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية و المنزلية ، إنتاج النفايات الخطرة ، إنتاج النفايات المشعة و إعادة تدوير النفايات .
- النقل و المواصلات وتقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات (سيارة خاصة ، دراجة هوائية ، طائرة مواصلات عامة)

فالتنمية المستدامة تقدم البديل التنموي الأكثر منطقية و عدالة لحل مشاكل عدم المساواة و التباين التنموي بين الشمال و الجنوب و أنماط التنمية المرتبطة بالتدهور البيئي ، ولكن تقييم مدى التزام الدول بها و مدى تحقيق النجاح في تطبيقها يعتمد على مؤشرات عملية واضحة يجب أن تدخل سريعا ضمن الاستراتجيات و المؤشرات التنموية للدول العربية و الإفريقية الأكثر احتياجا للتنمية المستدامة .[2]

المطلب الثاني : أبعاد التنمية المستدامة .

نلاحظ من التعريفات السابقة أن التنمية المستدامة تتضمن بأبعاد متعددة تتداخل فيما بينها ومن شان التركيز على معالجتها إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة ، ويمكن الإشارة هنا إلى أربعة أبعاد حاسمة ومتفاعلة فيما بينها ، وهذه الأبعاد هي الأبعاد الاقتصادية ، البشرية ،البيئية ، التكنولوجية .

1- الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة

[1] مرزيق عاشور ، بن نافلة قدور ، مرجع سابق ، ص 10 ص 14

[2] مرزيق عاشور ، بن نافلة قدرور ، مرجع سبق ذكره ص 15

تشكل هذه الأبعاد مجموعة العوامل التي تحقق الرفاهية لأفراد المجتمع ، وفي نفس الوقت المحافظة و الاستخدام العقلاني و الرشيد على هذه الموارد و هي :

أ- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية

الشيء الذي يمكن ملاحظته في هذه النقطة هو إن معدل استغلال سكان البلدان الصناعية للموارد الطبيعية يعادل إضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية ، فمثلا إن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط و الغاز و الفحم هو في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند ب 33 مرة ، وهو في بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية إلى (OCDE) أعلى بعشر مرات في المتوسط في البلدان النامية مجتمعة .[1]

ب- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية

تتلخص التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة و الموارد الطبيعية و ذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة و إحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة ، تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض .[2]

ج- مسؤولية البلدان المتقدمة في التلوث وعن معالجته [3]

تقع على البلدان المتقدمة مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة ، لاستهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات ، وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث البيئي كان كبيرا غير بدرجة غير متناسبة ، يضاف إلى أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية و التقنية و البشرية الكفيلة بان نضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف و تستخدم الموارد بكثافة اقل ، و في تهيئة أسباب ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة للوصول إلى الفرص الاقتصادية و الخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها ، و الصدارة تعني أيضا توفير الموارد التقنية و المالية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأخرى باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية .

د – تقليص تبعية البلدان النامية

ثمة جانب من جوانب الروابط الدولية فيما بين البلدان الغنية و الفقيرة يحتاج إلى دراسة دقيقة ، ذلك انه بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية ، يتبطأ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية و تنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة اكبر مما يحرم البلدان النامية من إيرادات تحتاج إليها احتياجا ماسا و مما سيساعد على تعويض هذه الخسائر الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية و تامين الاكتفاء الذاتي و بالتالي التوسع في التعاون الإقليمي و في التجارة فيما بين البلدان النامية ، و تحقق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري و التوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة .[4]

---

[1] د صالح عمر فلاحي ، التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال الشمال و اتساع في الجنوب ،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر العدد 2004/3 ص10

[2] الأستاذ حميدوش علي ،بالتنمية البشرية و التنمية المستدامة ، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة و التنمية المستدامة ن المركز الجامعي بالمدية يومي 06ة07 جوان 2006' ص06

[3] المحمدي نور الهدى ،ى حاج نعاس فايزة ، اثر و دور الطاقة في تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي ، مذكرة نيل شهادة الماجستير ، جامعة الشلف دفعة 2006-2007 ص 46

[4] الاستاذ حميدوش علي ، مرجع سابق ، ص 07

هـ- التنمية المستدامة لدى البلدان النامية

تهتم التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة بتكريس استخدام الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة ، ويعتبر التحسين السريع كقضية أخلاقية أمر حاسم بالنسبة لأكثر من 20 % من سكان العالم في الوقت الحالي ، ويحقق التخفيض من عبئ الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة ، لان هناك روابط وثيقة بين الفقر و البيئة و النمو السريع للسكان و التخلف الناجم عن التاريخ الاستعماري و التبعية المطلقة للقوى الرأسمالية .[1]

و – المساواة في توزيع الموارد [2]

إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبئ الفقر و تحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية و الفقيرة و تعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها و تتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد و المنتجات و الخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع اقرب إلى المساواة ، فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم و الخدمات الاجتماعية و على الأراضي و الموارد الطبيعية الأخرى و على حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية ، تشكل حاجزا هاما أمام التنمية فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية و النمو الاقتصاديين الضروريين لتحسين مستويات المعيشة .

ع – تقليص الإنفاق العسكري

كما أن التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع البلدان تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية و امن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية ، و من شان إعادة تخصيص و لو جزء صغير من الموارد المكرسة الآن للأغراض العسكرية الإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ .[3]

2- الأبعاد البشرية للتنمية المستدامة

البشر في مفهوم التنمية المستدامة هم هدف التنمية و غايتها و تحقيق خيارات الأفراد و لا بد أن ينطلق من ذات الإنسانية لذا فان هناك مجموعة أبعاد يجب آخذها بعين الاعتبار عندما نكون بصدد الاهتمام بالإنسان الفرد و البشر بمجتمعين هي على النحو التالي :

أ- تثبيت النمو الديمغرافي

وتعني العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان ، وهو أمر بدا يكتسي أهمية بالغة ،ليس لان النمو المستمر للسكان لفترة طويلة و بمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمرا مستحيلا استحالة واضحة فقط ، بل كذلك لان النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على قدرة الحكومات على توفير

[1] المحمدي نور الهدى ، حاج نعاس فايزة ، مرجع سابق ص46
[2] الاستاذ حميدوش علي ، مرجع نفسه ص 7،8
[3] المحمدي نور الهدى ، مرجع نفسه ص 46 ،47

الخدمات ، كما أن النمو السريع للسكان في بلد آو منطقة ما يحد من التنمية ،من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن .

ب – مكانة الحجم النهائي للسكان

للحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية أهمية أيضا ، لان حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة ، وحسب بعض الإحصائيات يتوقع أن يصل حجم السكان إلى 11 مليار نسمة سنة 2100 ويعتبر ضغط السكان حتى بالمستويات الحالية هو عمل متنامي من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة و الإفراط في استغلال الحياة البرية و الموارد الطبيعية الأخرى لأنه زاد عدد السكان زاد استخدام الموارد الطبيعية [1]

ج- أهمية توزيع السكان

إن لتوزيع السكان أهمية خاصة ، فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية و لاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة ، فالمدن تقوم بتركيز النفايات و المواد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس و تدمر النظم الطبيعية المحيطة بها ، ومن هنا فان التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية الريفية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن ، وتعني اتخاذ تدابير خاصة من قبل اعتماد كل السياسات و التكنولوجيات حتى تؤدي إلى التقليص الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضير

د - الاستخدام الكامل للموارد البشرية [2]

تنطوي التنمية المستدامة على الاستخدام الكلي للموارد البشرية و ذلك بتحسين التعليم و الخدمات الصحية و محاربة الجوع ، ومن المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية ، ومن هنا فان التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد و إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة و الكتابة ، و توفير الرعاية الصحية الأولية وتوفير المياه النظيفة .

هـ - الصحة و التعليم

إن مستوى الصحة و التعليم يعكس القدرة على التعامل مع متطلبات التنمية المستدامة ، حيث أن الصحة الجيدة تعني قدرة المواطن على المساهمة في المشاريع التنموية ، ومن شان التعليم أن يساعد الزارعين وغيرهم من سكان البادية على حماية الغابات و موارد التربة و التنوع البيولوجي حماية أفضل .[3]

و – أهمية دور المرأة

[1] الاستاذ حميدوش علي ، مرجع سابق ص 08، 09
[2] د. صالح عمر فلاحي ، مرجع سابق ص 11
[3] الاستاذ حميدوش علي ، مرجع سابق ص 9، 10

تلعب المرأة دورا جد خاص ، ففي الكثير من البلدان النامية تقوم النساء بالزراعات المعيشية ، و الرعي و تدبير كل شؤون المنزل و تعتني بالبيئة المنزلية مباشرة و المرأة و بعبارة أخرى هي المدير الأول للموارد و البيئة في المنزل ، و المسئول الأول عن الأطفال ، و بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه المرأة فإنها في الكثير من الأحيان تعاني من التهميش و خاصة في مجال التعليم ، إن تعليم المرأة من شانه أن يعزز دورها في تحقيق التنمية المستدامة فمثلا قد يزيد من قدرتها على التعامل مع الوسائل الطبية الحديثة في مجال تحديد النسل ....الخ.

ط - الأسلوب الديمقراطي في الحكم

تحتاج التنمية المستدامة على المستوى السياسي إلى مشاركة من تمسهم القرارات ، في التخطيط لهذه القرارات و تنفيذها وذلك لسبب عملي هو أن جهود التنمية التي لا تشرك الأفراد و الجماعات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق لذلك فان اعتماد النمط الديمقراطي في عملية التنمية بشقيها تعد القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل وهذا ما نعني به الحكم الصالح .[1]

3- الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة

إن البعد البيئي للتنمية المستدامة يجسد الكيفية التي يجب بها التعامل مع متغيرات الايكولوجية من خلال ترشيد التعامل مع الموارد الطبيعية و السهر على أن تكون المخرجات البشرية الناتجة عن عمليات التصنيع و الاستهلاك صديقة للبيئة ، ومن هنا نجد أن البعد البيئي يتمحور حول مجموعة من العناصر تتمثل في :

أ- الأراضي

إن المشاكل التي تعاني منها الأراضي من تصحر و انجراف و تعرية تجعلها سنة بعد أخرى معرضة للانسحاب من دائرة الإنتاج و الاستغلال بسبب تدهورها و انخفاض مرد وديتها سنة بعد أخرى ، وهذه قضية معقدة وهامة جدا بالنسبة للتنمية المستدامة ، و بالتالي فان طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رئيسي مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة ، وتطبيقها لمبادئها ، حيث نجد أن الأجندة 21 تندد بضرورة استخدام منهج متكامل لإدارة الأنظمة البيئية و الأراضي يأخذ بعين الاعتبار قدرة الأراضي على تزويد عملية التنمية بالموارد و عدم استنزافها و كذلك حماية الأراضي من التلوث و التدهور و التصحر وغيرها من أشكال التأثير على الموارد

ب- حماية الموارد الطبيعية

ليس هنا المقصود بحماية الموارد الطبيعية عدم استغلالها ؟ و إنما المقصود هنا استغلالها بطريقة تضمن ديمومتها و استمراريتها وعدم استنزافها بطريقة أنانية و استغلالية و حرمان الأجيال المستقبلية من حق استغلالها .[2]

ج- صيانة المياه

[1] د. صالح عمر فلاحي ، مرجع سابق ص 11،12

[2] د. عمر فلاحي ، مرجع سابق ص 13

يشكل توفر المياه العذبة بكميات مناسبة و مضمونة ضرورة للصحة و الإنتاج الغذائي و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ، ورغم أن ثلثا مساحة كوكب الأرض مغطاة بالمياه فانه لا يمكن الاستفادة منها إلا بنسبة 0.01 % منها لإغراض الاستخدام البشري المباشر و فضلا عن ذلك فانه لا يتوفر من هذه المياه العذبة المتجددة اليوم أكثر مما كان متاحا مع فجر الحضارة الإنسانية ، وعليه فان حجم السكان في بلد ما وسرعة نموهم يساعدان في نشوء حالة الندرة في المياه و التأثير في مدى حدتها ورغم أن الانخفاض الأخير في معدلات نمو السكان يحسن من التوقعات المستقبلية في محال توافر المياه فان المشاكل المتصلة بندرة المياه ستظل تتضاعف مع تزايد عدد سكان العالم .[1]

د- حماية ملاجئ الأنواع البيولوجية [2]

إن التنمية المستدامة تسعى هنا إلى محاربة كل أشكال الفساد التي تؤثر على التنوعات البيولوجية البرية منها أو بحرية ، وذلك بإبطاء عمليات الإقراض ومنع تدمير الملاجئ و النظم الايكولوجية ، حيث نجد أن معظم الملاجئ التي تعتبر مسكن الكثير من الكائنات الحية باتت تعاني من تدهور كبير وذلك بسبب أنواع الاستغلال الغير مدروس التي تعاني منه و الذي بات يشكل خطر كبير على إمكانية استمراريتها و احتمال انقراضها بشكل نهائي ، و بالتالي التأثير على السلسلة الغذائية و التواجد الحي لجميع الكائنات مهما اختلفت نوعيتها .

هـ- حماية المناخ من الاحتباس الحراري [3]

إن التنمية المستدامة تهتم بعدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية كزيادة مستوى سطح البحر ، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار و الغطاء النباتي ، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية التي يكون من شانها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة ، و يعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ أو النظم الجغرافية الفيزيائية و البيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان

4- الأبعاد التكنولوجية للتنمية المستدامة [4]

أصبحت التكنولوجيا أكثر من ضرورة في حياة البشرية و ذلك بسبب الرفاهية التي توفرها للإنسان من خلال الآلات و المعدات الحديثة التي تقلل الكثير من الأعباء الإنسانية ، لكن بالرغم من تقديم التكنولوجيا كل ما هو جديد فإنها تخلق الكثير من الأضرار التي تتزايد باستمرار وتشكل تهديدا لحياة الإنسان المستهدف باستعماله المكثف لهذه التكنولوجيا .

أ- استعمال تكنولوجيات أنظف من المرافق الصناعية

كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيطها نمن هواء و مياه و ارض ، ففي البلدان المتقدمة يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة ، أما في البلدان النامية فان النفايات المتدفقة لا تخضع للمراقبة إلى حد كبير و تكون هذه النفايات نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة و تكون نتيجة

[1] المحمدي نور الهدى ، حاج نعاس فايزة ، مرجع سبق ذكره ص 50
[2] حميدوش علي مرجع سابق ص 12
[3] د عمر فلاحي الرجه نفسه ص14
[4] حميدوش علي، نفس المرجع ص 13

أيضا للإهمال و الافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية ، وتعني التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفا وتقلص من استهلاك الطاقة التقليدية و غيرها من الموارد الطبيعية .

ب- الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة و بالنصوص القانونية الزاجرة

تعد التكنولوجيات المستخدمة الآن في البلدان النامية كثيرا ما تكون اقل كفاءة و اثر نسبيا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية و التنمية المستدامة تعني الإسراع لأخذ بالتكنولوجيات المحسنة و كذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال و تطبيقها ، ومن شان التعاون التكنولوجي الذي يهدف إلى سد الفجوة بين البلدان الصناعية و النامية إن يزيد من الإنتاجية الاقتصادية و أن يحول أيضا دون مزيد من التدهور في توعية البيئة و حتى تتجمع هذه الجهود فهي تحتاج أيضا إلى استثمارات كبيرة في التعليم و التنمية البشرية ولا سيما في البلدان الأشد فقرا و التعاون التكنولوجي يوضح التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية و البشرية و البيئية و التكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة .[1]

ج- المحروقات و الاحتباس الحراري

كما أن استخدام المحروقات يستدعي اهتماما خاصا لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة ، فالمحروقات يجري استخراجها و إفراغها و طرح نفاياتها داخل البيئة ، فتصبح بسبب ذلك مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية ، وللأمطار الحمضية التي تصيب مناطق كبيرة ، و الاحتباس الحراري الذي يهدد بتغيير المناخ و المستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها ، وإذا كانت الآثار قد أصبحت خلال العقد الأخير من القرن العشرين واضحة المعالم ، فان معظم العلماء متفقون على أن أمثال هذه الانبعاثات لا يمكن لها أن تستمر إلى ما لا نهاية سواء بالمستويات الحلية أو بمستويات متزايدة ، دون أن تتسبب في زيادة حرارة المناخ وستكون المتغيرات التي تترتب عن ذلك في درجات الحرارة وأنماط سقوط الأمطار ومستويات سطح البحر فيما بعد أثار مدمرة على النظم الايكولوجية وعلى رفاهية الناس و معاشهم ولاسيما بالنسبة لمن يعتمدون اعتماد مباشر ا على النظم الطبيعية .

د – الحد من انبعاث الغازات

ترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية ، و ذلك عبر الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات ، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية وسيكون من المتعين على البلدان الصناعية أن تتخذ الخطوات الأولى للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون و استحداث تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة اكبر ، و توفير إمدادات من الطاقة غير الحرارية تكون مأمونة وتكون نفقاتها محتملة ، على أمل أن تتوفر أمثال هذه التكنولوجيات ، فالتنمية المستدامة تعني استخدام المحروقات باكفأ ما يستطاع في جميع البلدان .

[1] المحمدي نور الهدى ، حاج نعاس فايزة ، مرجع سابق ص 48

هـ- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون

إن التنمية المستدامة تعني أيضا الحيلولة دون تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض ، و تمثل الإجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة سابقة مشجعة ، فاتفاقية " كيوتو " جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة لطبقة الأوزون ، وتوضح بان التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع ، لكن نعت الولايات المتحدة الأمريكية و اعتقادها بان قوتها أصبحت فوق إرادة المجتمع الدولي جعلها ترفض التوقيع على هذه الاتفاقية ما دام أن لا احد يستطيع إجبارها على ذلك .

المطلب الثالث : المؤسسات المتخصصة في التنمية المستدامة [1]

إذا أرادت الدول العربية أن تصل إلى الأهداف المنشودة في التنمية المستدامة لابد لها أن تشرك معها هيئات أخرى فاعلة في هذا المجال ومنها :

المؤسسات المالية الدولية : قامت معظم الدول العربية بإشراك المؤسسات المالية الدولية صندوق النقد الدولي ، و البنك العالمي للتنمية و الأعمار من اجل المساهمة في تمويل مختلف المشاريع المخطط لها ، هذه الصيغة كان لها جانب ايجابي يتمثل في توفير الموارد المالية ، كما كان لها جانب سلبي يتمثل في قبول شروط هذه المؤسسات من نقطة نقود و ضغط كمؤسسات مؤيدة لظاهرة العولمة .

المنظمات غير حكومية : لقد ظهرت منذ مدة عدة منظمات غير حكومية ذات وزن عالمي كبير (السلام الأخضر ، أصدقاء الأرض ....) حيث شكلت هذه المنظمات الغير حكومية جماعة ضغط لا يستهان بها وصارت تلعب دورا كبيرا متحولا من الاحتجاجي إلى موقف فعال ينسبها إلى علاقات متينة مع مختلف الدول العالمية ، فهي تناشد بالمحافظة على البيئة و عدم تلويثها و رفضها لظاهرة العولمة باي شكل كانت و دفاعها عن المبادئ العامة في حل المشاكل الدولية ، ومناشدتها بتطبيق السياسات العامة التي ترجع بالفائدة على كافة المجتمع .

[1] سعيدي يحيى ، أ.شنبي صورية ، مرجع سابق ، ص 04،03

المبحث الثالث : علاقة المسؤولية الاجتماعية بالتنمية المستدامة

المطلب الأول : متطلبات التنمية المستدامة

يمكن إدراج المتطلبات العامة للتنمية المستدامة بما يأتي :[1]

- الاقتصاد في استهلاك الثروات و الموارد الطبيعية : حصر الثروة الطبيعية و الموارد المتاحة في الوقت الحاضر و تقدير ما هو يكفي من الموارد للأجيال المستقبلية
- سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك : التعرف على الاحتياجات البشرية القائمة و المستقبلية و أولوياتها .
- العناية بالتنمية البشرية في المجتمع : العمل على بناء مجتمع قائم على المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية وتوفير المعلومات و سبل التعلم وتشجيع الابتكار و توظيف الملاكات المحلية .
- التنمية الاقتصادية الرشيدة : ابني برامج اقتصادية رشيدة مبنية على المعرفة .
- الحفاظ على البيئة و الاهتمام بالبيئة الخاصة و العامة :صياغتها بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس من المعرفة بان صلاح البيئة يؤثر على البيئة الخاصة بالشكل الايجابي .
- الشراكة في العلاقات الخارجية و الداخلية : توطيد علاقات التعاون و الشراكة في المعلومات داخل المنطقة و التبادل المعرفي مع الخارج بداية بمناطق ذات طبيعة متشابهة .

الشكل رقم (2 -1) : يوضح ترابط أبعاد التنمية المستدامة

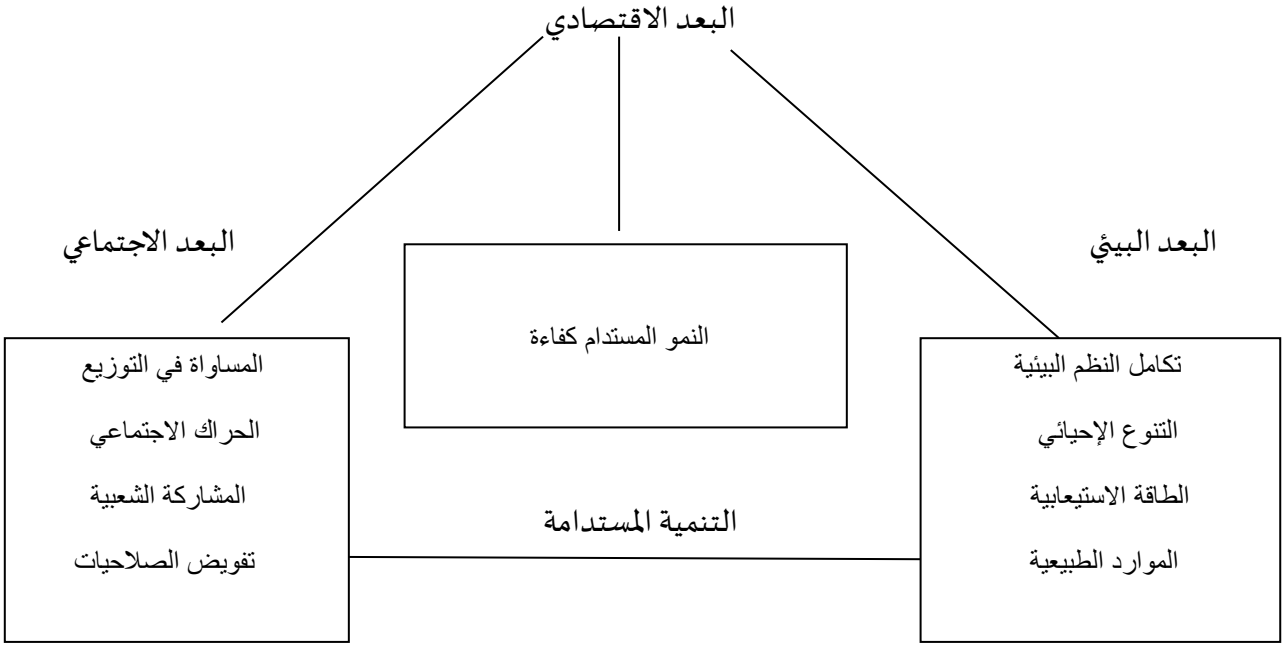

المصدر : عثمان محمد غنيم ، ماجدة احمد زنط ، التنمية المستدامة (فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها)، دار صفاء للنشر ، عمان ، الأردن ، 2006 ، ص41

[1] هاشم مرزوك علي الشمري وآخرون ن الاقتصاد الأخضر جديد في التنمية المستدامة ،ط1، دار الأيام ، الأردن ، 2016

المطلب الثاني : طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات و التنمية المستدامة [1]

مفهومي المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة مفهومين قريبين جدا ، فالأول يعني دمج الاهتمامات الاجتماعية و البيئية في النشاطات التجارية، و الثاني يعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية، فلو لاحظنا مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية و الذي يشمل العناصر التالية:

- احترام البيئة: مكافحة التلوث، إدارة الفضلات، الاستغلال العقلاني للمواد الأولية؛
- الأمان عند عملية الإنتاج و تحقيق الأمان في خصائص المنتجات؛
- إثراء الحوار الاجتماعي، تكافؤ الفرص، تحسين ظروف العمل، أنظمة الأجور؛
- احترام حقوق الإنسان: في أماكن العمل، احترام القوانين الدولية لحقوق العامل؛
- الالتزام بأخلاقيات الإدارة: مكافحة الرشوة و تبييض الأموال؛
- الاندماج في المجتمع من خلال التنمية المحلية والتحاور مع أصحاب المصالح ؛
- الانضمام إلى المقاييس العالمية للبيئة مثل Iso 14000 ، المعايير الاجتماعية...

- نلاحظ أن نفس العناصر تقريبا أو بعضا منها التي تشملها المسؤولية الاجتماعية نراها مطروحة في المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة فالمفهومين متكاملان لا متعارضان و كلاهما يخدم الآخر.
- هناك علاقات معروفة بين المؤسسة و المجتمع، فالمؤسسة تثري أو تفقر محيطها من خلال نشاطها الاقتصادي، و لكن من جهة أخرى لا يمكن للمؤسسة أن تستثمر لسنوات دون أن توفر بيئة تتوفر فيها شروط نجاحها و استمرارها(عمال مهرة، بنية تحتية، خدمات عمومية ذات جودة، استقرار و تكامل الجسم الاجتماعي...) لذلك فإن توفير المؤسسة لهذا الجو الملائم للعمل يعود عليها بالمنفعة في الأمد الطويل.و تضمين المؤسسة في التنمية الاقتصادية المحلية لا يكون بالتركيز فقط على الجوانب الأخلاقية في المجتمع و لكن أيضا على أساس منطق من الشرعية و الفعالية، فالمؤسسة في نهاية الأمر لا تتعامل على أساس من المشاعر و الوطنية فحسب عندما تستثمر لإعادة تهيئة محيطها بل هي تقوم بذلك لأنها تنتظر عائدا من وراء ذلك ، ذلك أن العمل في محيط حساس و مضطرب اجتماعيا يعتبر تهديدا لعمل المؤسسة و تواجدها، في حين أن النسيج الاجتماعي المتماسك يحسن من أداء المؤسسة و المجتمع و البيئة، كما أن العائد على الاستثمار بالنسبة للمؤسسة المسئولة هو إثراء و تحسين لنوعية الموارد الموجودة في المحيط و التي قد تحتاج إليها المؤسسة، لأجل ذلك كله من المهم أن تعبر المؤسسة عن التزامها تجاه المجتمع من خلال مناصب الشغل ، تكوين العاملين، تحسين الخدمة للزبائن، الاندماج في الخدمات التطوعية و حملات التوعية ، احترام حقوق الإنسان و حماية البيئة، و هذه نفسها هي المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة.فأصبحت المؤسسات اليوم تهتم بإعداد التقارير المستدامة التي تشتمل على جوانب اجتماعية و أخلاقية و بيئية و اقتصادية، و تتقيد بإعداد التقارير

[1] بو خروبة الغالي ، حجابي موسى ،الملتقى الوطني حول المسؤولية الاجتماعية وفرص تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم ، الجزائر ، يومي 10/09 افريل 2019

حسب الموصفات التي تتعلق بالإدارة البيئية ايزو 14000 و المعايير العالمية للمسائلة الاجتماعية SA 0008 و مواصفات المحاسبة و المسائلة و الدليل الاسترشادي لكتابة التقارير المستدامة.

و التنمية المستدامة تحتاج إلى التزام قبل التطبيق، و هذا ما يمكن تحقيقه من خلال وضع سياسة مؤسسية واضحة و طويلة الأمد تلتزم فيها الشركة بتخصيص نسبة مئوية من مواردها لعناصر مسؤولية الشركات في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية، المهم أن تكون هذه السياسة واضحة و قابلة للتطبيق و معلنة لجميع الأطراف بحيث يمكن متابعتها و الاستمرار في تنفيذ بنودها حتى لو تغيرت الإدارة.

لقد تغير توجه منظمات الأعمال في الآونة الأخيرة من التوجه لتحقيق الربح إلى التوجه نحو التحلي بالمسؤولية الاجتماعية . لذلك انتهجت هذه المنظمات تصرفات مجتمعية من خلال وضع مواثيق لأخلاقيات الأعمال ومواثيق بيئية واجتماعية . فبالإضافة إلى تعظيم الربحية وجب عليها مراعاة معايير أخرى والتي منها حماية البيئة والعدالة الاجتماعية . ومن هذا المنطق فان أي منظمة أعمال تسعى إلى إدماج التنمية المستدامة الذي تنشط في وسطه أن يأخذ مزيدا من الخطوات بصفة طوعية من اجل تحسين نوعية حياة المجتمع المحلي والكلي .

وبشكل عملي فان المنظمة التي تود أن تمارس مسؤولياتها الاجتماعية وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة عليها مراعاة ما يلي : احترام البيئة، وتحقيق نظم الأمان في الإنتاج والمنتجات ، إثراء الحوار الاجتماعي وتحسين ظروف العمل ، احترام حقوق الإنسان ، محاربة الفساد والرشوة وتبييض الأموال ، الالتزام وتحمل المسؤولية تجاه المجتمع المحلي والمساهمة في التنمية المحلية ، الحوار مع أصحاب المصالح ، الانضمام للمعايير الدولية المتعلقة لمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

إن الأجندة 21 المنبثقة من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المستدامة للمؤسسات الاقتصادية الذي عقد في ريو دي جانيرو في عام 1992 ، والذي اعتمده زعماء أكثر من 100 بلد قد وصفت المؤسسات بأنها تؤدي دورا حيويا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان . وانطلاقا من مبدأ أن هذه المؤسسات مهما كان شكلها أو حجمها أو طبيعة نشاطها أو مكان تواجدها تتحمل المسؤولية عن الأثر البيئي للنشاط الذي تمارسه . لقد قاد ذلك إلى تغير توجهات المؤسسات الاقتصادية التي أصبحت تتحلى بتصرفات مجتمعية ، حيث أصبحت احد اكبر الأطراف الفاعلة في المجتمع ، وان مهمتها لم تصبح تكمن في توزيع الأرباح على حملة الأسهم فقط ، ولكن أيضا أن تتحمل مسؤولياتها المجتمعية في إنتاج وتوزيع ثرواتها على مختلف الأطراف ذات المصلحة ، وتولد على ذلك إن أبدت المؤسسات الاقتصادية خلال التسعينات من القرن الماضي استعدادها على أن تكون مشاريعها الاقتصادية مسئولة اجتماعيا ، فشرعت في انتهاج تصرفات مجتمعية من خلال وضع مواثيق لأخلاقيات الأعمال ومواثيق بيئية واجتماعية .[1]

وخلال نفس الفترة بادرت بعض كبريات الشركات العالمية إلى إنشاء مديريات مركزية للتنمية المستدامة والتي أصبحت تأخذ على عاتقها تبرير ممارسات المؤسسة في مجالات التنمية المستدامة .[2]

[1] بو خروبة الغالي ، حجابي موسى ، مرجع سبق ذكره

[2] بو خروبة الغالي ، حجابي موسى ،الملتقى الوطني حول المسؤولية الاجتماعية وفرص تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم ، الجزائر ، يومي 10/09 افريل 2019

وفي ظل الفكر الحديث للمؤسسة الاقتصادية أصبحت هذه الأخيرة شريكة في التنمية المستدامة ، حيث انه بالإضافة إلى تعظيم الربحية وجب عليها مراعاة معايير أخرى والتي منها حماية البيئة والعدالة الاجتماعية ، ومن هذا المنطلق فان أي مؤسسة اقتصادية تسعى إلى إدماج التنمية المستدامة في إداراتها ، وهذا بعيدا عن الآثار المترتبة عن أي نشاط تمارسه ومدى تأثيره على الالتزام بالشروط والمتطلبات التي تفرضها القوانين والتشريعات كحماية البيئة والحفاظ على المحيط من خلال إدارة النفايات والتقليل من الانبعاث من غبار والغازات وتوفير الصحة والسلامة للعمال وللمجتمع المحلي الذي تنشط فيه . وبالتالي يتحتم على هذه المؤسسات أن تأخذ مزيدا من الخطوات بصفة طوعية من اجل تحسين نوعية حياة المجتمع المحلي

إن من أهم المفاهيم المرتبطة مباشرة بالتنمية المستدامة بالنسبة للمؤسسة، ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات ، إذ بعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية من أهم المفاهيم التي يتم تداولها عند التطرق إلى المؤسسات الاقتصادية ودورها في التنمية المستدامة ، ذلك أن هذه المسؤولية يراها البعض على أنها التطبيق العلمي للتنمية المستدامة داخل المؤسسة . فمفهوم التنمية المستدامة يرتبط مباشرة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات والذي من خلال تطبيقه سيتم إحداث القطيعة بين المفهوم الكلاسيكي للمؤسسة والذي يعتبر هدف المؤسسة الاقتصادية الذي هو تعظيم الربحية للمساهمين . فمحافظة المؤسسة الاقتصادية على بقائها ونموها يحتم عليها أن تعمل على تحقيق أهداف أخرى لأطراف داخلية وأخرى خارجية موجودة في البيئة التي تعمل فيها . وان السعي الدائم والمستمر إلى تحقيق هذه الأهداف يترتب عليه تحمل المؤسسات الاقتصادية لجملة من المسؤوليات .

من الصعب التمييز بين مفهومي التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية نظرا لشدة تقاربهما ، فالأول يعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستوى العالمي ، والثاني يعني دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في النشاطات التجارية . وتعتبر المسؤولية الاجتماعية شكلا من أشكال المساهمة في التنمية المستدامة ، فالكثير من متطلبات التنمية المستدامة تجد تطبيقاتها في المسؤولية الاجتماعية ، أما الفرق بينهما فيكمن في أن مفهوم التنمية المستدامة تعنى به أطراف عدة مثل : الدولة ، قطاع الأعمال ، المجتمع المدني ، المواطنين والمستهلكين . في حين أن مناقشة موضوع المسؤولية الاجتماعية يتم على مستوى قطاع منظمات الأعمال . ونقول اختصارا بان المسؤولية الاجتماعية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وهي من أهم أدواتها .

المطلب الثالث : المسؤولية الاجتماعية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة

إن العمل في محيط مضطرب اجتماعيا يعتبر اجتماعيا يعتبر تهديدا لعمل المؤسسة و تواجدها ، في حين أن النسيج الاجتماعي المتماسك يحسن من أدائها ويفيد المجتمع و البيئة . كما أن العائد على الاستثمار بالنسبة للمؤسسة المسئولة اجتماعيا هو إثراء و تحسين لنوعية الموارد الموجودة في المحيط و التي تحتاج إليها المؤسسة . ولأجل ذلك كله من المهم أن تعبر عن التزامها تجاه المجتمع من خلال توفير مناصب الشغل ، تكوين العاملين ، تحسين الخدمة للزبائن الاندماج في الخدمات التطوعية و حملات التوعية ، احترام حقوق الإنسان و حماية البيئة . و هذه نفسها هي مبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة .[1]

[1] وهيبة مقدم ،تقييم مدى استجابة منظمات الاعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية – دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري ، رسالة دكتوراه في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة وهران ، الجزائر ، 2014 ص 113

وبشكل عملي فان المؤسسة التي تود أن تمارس مسؤوليتها الاجتماعية و تسهم في تحقيق التنمية المستدامة عليها مراعاة الآتي :[1]

- احترام البيئة و تحقيق نظم الأمان في الإنتاج و المنتجات
- إثراء الحوار الاجتماعي و تحسين ظروف العمل
- احترام حقوق الإنسان
- الالتزام وتحمل المسؤولية تجاه المجتمع المحلي و المساهمة في التنمية المحلية
- الانضمام للمعايير الدولية بالمسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة .

ولقد سمت العديد من المؤسسات متعددة الجنسيات لتجسيد مسؤولياتها الاجتماعية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة . ونذكر فيما يلي بعضا من الأمثلة عن ذلك :[2]

- تقوم (shell) بالتعاون مع منظمتين من اكبر المنظمات غير الحكومية هما : منظمة (Greenpeace) ومنظمة حقوق الإنسان (Human rights) حيث تأخذ بمشورتهما عند اتخاذ قراراتها ، عندما يتعلق الأمر بسياستها
- أقامت مؤسسة (Lafarge) الفرنسية المختصة في موارد البناء شراكة عالمية مع المنظمة العالمية لحماية البيئة . وهو أول اتفاق شراكة في إطار برنامج (conservation partner) الذي تقوم به المنظمة العالمية لحماية البيئة
- قامت مؤسسة (novo nordisk) الدانمركية للموارد الصيدلانية بالانضمام للكثير من الاتفاقات العالمية التي تعاني بالتنمية المستدامة و حماية البيئة مثل اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي

ومن القيود التي تحد من المساهمة الفعالة للمسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية ويلخصها فيما يلي :

- القيود الحكومية نحو قضايا محددة
- العجز في الموارد البشرية
- السلوك الاجتماعي لأعضاء الشركات و تركيزهم على الحلول التقنية و الإدارية
- الإخفاق في دمج مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات في خطط التنمية .

خاتمة الفصل

إن العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة هي علاقة متغيرين إحداهما يكمل الأخر ، ومع كثرة التغيرات و المنافسة الشديدة في الأسواق المحلية و العالمية أدت إلى ضرورة تكيف المؤسسات مع بيئتها الداخلية و الخارجية من خلال استجابتها إلى برمجة المسؤولية الاجتماعية و تبني نظم و استراتيجيات توفر متطلبات التنمية المستدامة ، وفي الفصل الثالث سنقوم بإلقاء نظرة حول ما إذا كانت المؤسسات الجزائرية تتبنى

[1] Alain Chauveux . jean – jacques Rose , L entreprise responsable ; éditions d organisation ; paris ; France ;p49

[2] Philippe ; de woor ; Responsabilité sociale de L entreprise (faut – il encheainer) . éditions economica Paris ; France ; 2005 p167 ; p168

المسؤولية الاجتماعية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة أم لا . ومن خلال دراستنا لهذا الفصل فقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج وهي كالآتي :

- زيادة وعي المؤسسات ومسئوليها بأهمية تحملها للمسؤولية الاجتماعية وذلك من خلال الندوات والمؤتمرات المشتركة معها
- ضرورة العمل على إيجاد صيغ إلزامية لهذه المسؤولية من خلال معايير قياسها، ووضع الجوائز والحوافز عند تحقيق مستويات مقبولة منها
- تحسيس أصحاب المؤسسات بمسئوليتهم الاجتماعية خاصة في الجانب البيئي

الفصل الثالث : المسؤولية الاجتماعية ومدى إسهامها في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الجزائرية

مقدمة الفصل

بعد التطرق إلى الإطار النظري لموضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات و علاقتها بالتنمية المستدامة سيتم في هذا الفصل إسقاط هذه الدراسة النظرية على الدراسة الميدانية ، و وقع الاختيار على مجموعة من المؤسسات

الجزائرية وهي (الوحدة الجزائرية للمياه – مستغانم – و سونالغاز مستغانم ، موبيليس فرع بشار ، مؤسسة Lafarge Holcim بالمسيلة ، المؤسسات العمومية لصناعة الاسمنت) حيث سيتم توظيف أسلوب المحاكاة بين كل هذه الدراسات السابقة واستكمال تفسير ما تم التوصل إليه من نتائج ميدانية .

وعليه فقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالآتي :

المبحث الأول : المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية (دراسات سابقة)

المبحث الثاني : التنمية المستدامة في المؤسسات الجزائرية (دراسات سابقة)

المبحث الثالث : العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة في المؤسسات الجزائرية (دراسات سابقة)

المبحث الأول : المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية

المطلب الأول : المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم و مؤسسة سونالغاز فرع مستغانم

في دراسة سابقة تم نشرها في مجلة دفاتر بوادكس لطالبة الدكتوراه بطاهر بختة تم تصميم استبيان يضم مجموعة من الأسئلة الموجه إلى موظفي المؤسستين بمدينة مستغانم و قسمت الدراسة إلى محورين

المحور الأول : يتمثل في تفعيل المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسستين و هو يشمل 6 فقرات

الجدول رقم 3 -1 : استعراض فقرات المحور الأول

رقم	عبارة الفقرة
01	تفعيل المؤسسة على دمج الاهتمامات و القضايا الاجتماعية و البيئية و الاقتصادية لضمان التزامها بمسؤولياتها الاجتماعية
02	تلتزم المؤسسة بالتصرف أخلاقيا و تعزيز أخلاقيات العمل وسط موظفيها لضمان التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية
03	تؤمن المؤسسة بضرورة التزامها بالمسؤولية الاجتماعية نحو المجتمع كأحد أسباب نجاحها
04	تخصص المؤسسة مسئولا متفرغا كاملا لمتابعة التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية في مختلف نشاطاتها
05	تعمل المؤسسة على تبني أنظمة البيئة ضمن فلسفة المؤسسة ، وتسهر على إعداد التقارير البيئية في إطار التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية
06	يعتبر أصحاب المصالح مجال من المجالات المهمة التي تمارس فيها المؤسسة دورا اجتماعيا ، حيث أنها تعنى بتحقيق مصالح مختلف الأفراد و المجموعات و المنظمات المرتبطة بأدائها و المتواجدة بمجتمعها

المصدر: الاستبيان المعد من طرف الباحثين

من خلال نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS اتضح أن المؤسستين المدروستين لم تتمكنا من تفعيل المسؤولية الاجتماعية بالشكل الكاف ، وإنهما لا تلتزمان بمسؤوليتهما الاجتماعية تجاه مجتمعها بطريقة فاعلة ، وهذا راجع أساسا إلى عدم اهتمام المؤسستين بدمج القضايا الاجتماعية و البيئية ضمن استراتيجياتها ، وعدم تعزيزها لأخلاقيات العمل في وسط موظفيهما بالتوازي مع عدم اكتراثهما بالالتزام بالتصرف أخلاقيا ، وإهمالهما التام للبعد البيئي وعدم تبنيها للأنظمة البيئية ، ما يعكس ضعفا في حرصهما على ترسيخ صورة المؤسسة المواطنة ، إضافة إلى ذلك اهتمامهما بأصحاب المصالح غير كاف ، حيث أنها لا تعمل على إرضاء زبائنها بالشكل الكاف ، في حين أنها تهمل تماما الجمعيات الاجتماعية و البيئة المحيطة بها ولا تنسق معها ،رغم أن المؤسستين تنشطان في مجالين مرتبطين بالبيئة بصفة مباشرة ، خاصة أن الماء أصبح موردا نادرا ،و الكهرباء و الغاز موارد طاقوية حيوية ،و من جهة أخرى درجة إيمان المؤسستين بان المسؤولية الاجتماعية شرط أساسي لتحقيق النجاح ضعيفة نسبيا ، رغم أنهما يخصصان مسئولا لمتابعة أنشطة المؤسسة و مدى استجابتها لمتطلبات تفعيل مسؤوليتها الاجتماعية ، و هذا ما يوضح أن المؤسسات الجزائرية ما يزال أمامها الكثير لتصل إلى مستوى

المؤسسات المواطنة المسئولة اجتماعيا عن تحسين مختلف جوانب و أبعاد مجتمعها و المساهمة في تطويره اقتصاديا ، اجتماعيا و بيئيا .[1]

المطلب الثاني : المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة Lafarge Holcim - بالمسيلة -

من اجل معرفة مدى تبني المؤسسة لواقع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة محل الدراسة قامت الطالبة مديحة بن ام هاني بدراسة مجموعة من الفرضيات :[2]

- **الفرضية الأولى :** تسعى مؤسسة Lafarge holcim لتطبيق المسؤولية الاجتماعية
- **الفرضية الرئيسية الثانية :** تساهم أبعاد المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة مجتمعة عند مستوى المعنوية (α= 0.05) في المؤسسة محل الدراسة
- **الفرضية الفرعية الأولى :** يساهم البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة عند مستوى المعنوية (α =0.05) في المؤسسة محل الدراسة
- **الفرضية الفرعية الثانية :** يساهم البعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة عند مستوى المعنوية (α=0.05) في المؤسسة محل الدراسة
- **الفرضية الثالثة :** يساهم البعد البيئي في تحقيق التنمية المستدامة عند مستوى المعنوية (α=0.05) في المؤسسة محل الدراسة

ومن اجل اختبار صحة هذه الفرضيات استخدم تحليل اختبار T للعينة الواحدة (T test) Onesapmle بحيث يتم قبول هاته الفرضيات وقد تم الحصول على النتائج التالية [3]

- **الفرضية الأولى :** التي تنص على " تسعى مؤسسة لافارج هولسيم لتطبيق المسؤولية الاجتماعية عند مستوى معنوية (α= 0.05) في المؤسسة محل الدراسة " **مقبولة**
- **الفرضية الرئيسية الثانية :** التي تنص على " تساهم أبعاد المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة عند مستوى المعنوية (α = 0.05) في المؤسسة محل الدراسة " **مقبولة**
- **الفرضية الفرعية الأولى :** التي تنص على " يساهم البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة عند مستوى المعنوية (α = 0.05) في المؤسسة محل الدراسة " **مقبولة**
- **الفرضية الفرعية الثانية :**التي تنص على " يساهم البعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة عند مستوى المعنوية (α = 0.05) في المؤسسة محل الدراسة " **مقبولة**
- **الفرضية الفرعية الثالثة :** التي تنص على " يساهم البعد البيئي في تحقيق التنمية المستدامة عند مستوى المعنوية(α = 0.05) في المؤسسة محل الدراسة" **مقبولة**

---

[1] [1] بطاهر بختتة ، د/ عرقوب علي ،دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين التنمية المستدامة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، دراسة ميدانية لمؤسسة الجزائرية للمياه مستغانم – سونالغاز مستغانم ،مجلة دفاتر بوادكس العدد رقم 09 ، 2018/06/30 ص147

[2] مديحة بن أم هاني ، دور المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال في تحقيق التنمية المستدامة ، دراسة ميدانية لمؤسسة LAFARGE HOLCIM ،مذكرة ماستر ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة 2018/2017 صفحة 96

[3] مديحة بن أم هاني ، مرجع سبق ذكره صفحة 97

نستخلص من النتائج السابقة ما يلي :

أن مؤسسة LAFARG HOLCIM تعطي أولوية لأبعاد المسؤولية الاجتماعية بحيث أنها تحقق من خلالها زيادة في أرباحها ، وتنمية اقتصادية تلبي متطلباتها .

المطلب الثالث :تحليل ومناقشة الدراستين السابقتين

في هذا المطلب يتم مناقشة و تحليل النتائج المتحصل عليها في الدراسات السابقة " مؤسسة Lfarge holcim " و " المؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم ، مؤسسة سونالغاز فرع مستغانم " وذلك من خلال إبداء الرأي الخاص لكلتا الدراستين .

الدراسة الأولى :مؤسسة Lafarge holcim

الجدول 3-2 : ترتيب أبعاد المسؤولية الاجتماعية

المحاور	الترتيب حسب الأهمية
واقع RSE في مؤسسة Lafarge holcim	2
البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية	3
البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية	1
البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية	4

المصدر: الاستبيان المعد من طرف الباحثين اعتمادا على SPSS

في هذه الدراسة تم التركيز على المسؤولية الاجتماعية بمختلف أبعادها (الاقتصادي ، الاجتماعي ، البيئي) وقد تم طرح فرضيات تنص على مدى تبني المؤسسة لكل بعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية ومدى ارتباطه بتحقيق التنمية المستدامة .

- فالنسبة للبعد البيئي فتبين من نتائج الدراسة أن المؤسسة تولي اهتماما كبيرا لهذا الجانب احتل المرتبة الأولى
- أما البعد الاقتصادي احتل المرتبة الثالثة حسب إحصائيات الدراسة
- البعد الاجتماعي احتل المرتبة الرابعة

وهذا ما يؤكد لنا أن مؤسسة Lafarge holcim ملمة بكل هاته المحاور لكن بدرجات متفاوتة ، بحيث أنها تعتمد بدرجة كبيرة على البعد البيئي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال حماية الموارد الطبيعية و الاستخدام الأمثل لها وخاصة الأرض و الماء لزيادة إنتاجها عالميا ، وكذلك حماية البيئة من التلوث الناتج عن نشاطاتها الاقتصادية المختلفة .

الدراسة الثانية : المؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم ، سونالغاز فرع مستغانم

تم ترتيب فقرات المحور المذكورة سابقا كما يلي :

الجدول رقم 3-3 : ترتيب فقرات المحور الاول

رقم القفرة	القرار	الرتبة
01	العبارة غير محققة	06
02	العبارة غير محققة	05
03	العبارة غير محققة	02
04	العبارة محققة	01
05	العبارة غير محققة	04
06	العبارة غير محققة	03

يتضح من الجدول أن أغلبية الفقرات التي تم دراستها غير محققة

الفقرة الأولى الدالة على دمج القضايا الاجتماعية و البيئية و الاقتصادية ضمن إستراتجيتها غير محققة إذن هذه القضايا التي تمس مختلف أبعاد المسؤولية الاجتماعية لا توليها المؤسستين اهتماما كبيرا ، الفقرة الثانية الدالة على التزام المؤسستين بالتصرف أخلاقيا وتعزيز أخلاقيات العمل وسط موظفيها غير محققة ، الفقرة الثالثة الدالة على تامين المؤسسة بضرورة التزامهما بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع غير محققة رغم أنهما يخصصان مسئولا لمتابعة أنشطة المؤسسة ، الفقرة الخامسة التي تنص على تبني المؤسسة أنظمة بيئية ضمن فلسفتها دليل على إهمال المؤسسة للبعد البيئي ، الفقرة السادسة التي تنص على اعتبار أصحاب المصالح مجال من المجلات المهمة التي تمارس فيها المؤسسة دورا اجتماعيا غير محققة دليل على أن اهتمامها بأصحاب المصالح ضعيف حيث أنها لا تعمل على إرضاء زبائنها و تهمل الجمعيات الاجتماعية و البيئية المحيطة بها رغم أن نشاط المؤسستين مرتبط بصفة مباشرة بالبيئة .

نستخلص من خلال النتائج السابقة أن مستوى تفعيل المسؤولية الاجتماعية في كلتا المؤسسة غير كاف وضعيف وبحاجة إلى تحسين

المبحث الثاني : التنمية المستدامة في المؤسسات الجزائرية

المطلب الاول : التنمية المستدامة في المؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم ، مؤسسة سونالغاز فرع مستغانم

تتبع هذه الدراسة إلى الدراسة المذكورة سابقا ويمثل هذا المطلب المحور الثاني من الدراسة المتمثل في مستوى إسهام المؤسستين في تحقيق التنمية المستدامة ، وهو يشمل أيضا 6 فقرات محل الدراسة وهي كالتالي

الجدول رقم 3- 4 : فقرات المحور الثاني

رقم	عبارة الفقرة
01	تعمل المؤسسة على تحقيق التنمية المستدامة التي تستجيب لاحتياجات الأجيال الراهنة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة للاستجابة أو الوفاء باحتياجاتها
02	تعمل المؤسسة على إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية و توجيه التغير التقني و المؤسساتي بطريقة تضمن تحقيق واستمرارها لضمان التنمية المستدامة .
03	تقوم المؤسسة بوضع جملة من الأهداف يتم من خلال التركيز على الأمد البعيد بدل من الأمد القصير كأحد ركائز التنمية المستدامة .
04	تؤمن المؤسسة بأن الإسهام في التنمية المستدامة تضمن تنويع و تطوير الإنتاج الوطني وتقوية البنى التحتية وتعزيز الترابط الأمامي و الخلفي بين قطاعي الزراعة و الصناعة
05	تتبنى المؤسسة أسس التنمية المستدامة في طرق و أساليب تسييرها بما يسمح لها بالانخراط و انتهاج عملية التحسين المستمر
06	تتبنى المؤسسة أسس التنمية المستدامة وتعمل على تفعيل دورها في تلبية الرغبات و المتطلبات المتزايدة لزبائنها و مواردها البشرية وتحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بأدائها

المصدر : الاستبيان المعد من طرف الباحثين

بعد تحليل هذه الفقرات بالاعتماد على SPSS اتضح أن آليات المؤسستين محل الدراسة لا تسهمان في التنمية المستدامة بشكل فعال ، رغم وضعهما لأهداف طويلة الأجل من اجل التنمية و التطوير ، رغم عملها على ضمان التنمية التي تستجيب لاحتياجات الأجيال الحالية دون المساس باحتياجات و متطلبات الأجيال القادمة ، إلا أنها لا تتبنى أسس التنمية المستدامة بالشكل الذي يضمن إرضاءها مختلف أصحاب المصالح المرتبطة بها وتحقيق رغباتهم ومتطلباتهم خاصة مواردها البشرية وزبائنها ، إضافة إلى ضعف انتهاجها لأساليب التحسين المستمر لطرق تسيرها ومختلف عملياتها ومن جهة أخرى يتم لمس ضعف تركيز المؤسستين لا تسهمان في ترشيد استهلاك الموارد النابضة ، رغم أن مجالي نشاطهما يحتم عليهما الاهتمام بترشيد الاستهلاك و الحفاظ على الموارد الطبيعية

من الإهدار خاصة النادرة منها ، وهو ما يؤكد أن اغلب المؤسسات الجزائرية بعيدة عن مستوى المؤسسات الرائدة التي تساهم في التنمية المستدامة لدولها .[1]

المطلب الثاني : التنمية المستدامة في المؤسسات العمومية لصناعة الاسمنت

في دراسة قام بها الأستاذ العايب عبد الرحمان ضمن مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لجامعة سطيف 01 تم الاعتماد على استمارة استبيان تتكون من 77 سؤالا مقسمة على ثلاث محاور يعالج كل محور فرضية من الفرضيات التي تقوم عليها الدراسة وهي كالتالي :

- الفرضية الأولى

الفرضية العدمية : الاهتمام بالتنمية المستدامة يقضي بوجود تطابق بين إستراتيجية المؤسسة وأبعاد التنمية المستدامة

الفرضية البديلة : لا يوجد تطابق بين إستراتيجية المؤسسة و أبعاد التنمية المستدامة

- الفرضية الثانية

الفرضية العدمية : سعيا منها لإدماج أبعاد التنمية المستدامة ضمن اهتماماتها الإدارية ،تقوم المؤسسات بالتعرف على الأطراف ذات المصلحة وعلى متطلباتهم وتسهر على إشباعها

الفرضية البديلة : لا تبذل المؤسسات الاقتصادية أي جهد من اجل التعرف على الأطراف ذات المصلحة و على متطلباتهم وتسهر على إشباعها .

- الفرضية الثالثة

الفرضية العدمية : الإفصاح عن الأداء الشامل هو احد الوسائل التي تسمح للمؤسسة بان تبرهن عن ممارستها للتنمية المستدامة

الفرضية البديلة : لا تعتمد المؤسسة على الإفصاح عن أدائها الشامل كأحد الوسائل التي تسمح للمؤسسة بان تبرهن عن ممارستها للتنمية المستدامة .[2]

بعد الاختبار الإحصائي لهذه الفرضيات ، وبالاعتماد على نتائج تحليل نظام SPSS تم الوصول إلى النتائج التالية :

1- لا يوجد تطابق بين إستراتيجية المؤسسة و أبعاد التنمية المستدامة

[1] بطاهر بختتة ، د/ عرقوب علي ،دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين التنمية المستدامة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، دراسة ميدانية لمؤسسة الجزائرية للمياه مستغانم – سونالغاز مستغانم ،مجلة دفاتر بوادكس العدد رقم 09 ، 2018/06/30 ص 148

[2] أ / العايب عبد الرحمان وظيفة التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة المؤسسات العمومية لصناعة الاسمنت في الجزائر ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير العدد 11، سنة 2011، صفحة 190-191

2- لا تبذل المؤسسات الاقتصادية أي جهد من اجل التعرف على الأطراف ذات المصلحة وعلى متطلباتهم وتسهر على إشباعها

3- لا تعتمد المؤسسة على الإفصاح عن أدائها الشامل كأحد الوسائل التي تسمح للمؤسسة بان تبرهن عن ممارستها للتنمية المستدامة .

وبناءا عليه تم قبول الفرضيات البديلة الثلاثة ورفض الفرضيات العدمية .[1]

المطلب الثالث : تحليل ومناقشة الدراستين السابقتين

في هذا المطلب سيتم تحليل و مناقشة النتائج المتحصل عليها في الدراستين السابقتين وذلك بإبداء الرأي الخاص حول كل دراسة .

الدراسة الأولى : المؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم ، مؤسسة سونالغاز- مستغانم –

ترتيب فقرات المحور المذكورة سابقا

الجدول رقم 3-5 : ترتيب فقرات المحور الثاني .

رقم الفقرة	القرار	الرتبة
01	العبارة محققة	02
02	العبارة غير محققة	03
03	العبارة محققة	01
04	العبارة غير محققة	04
05	العبارة غير محققة	05
06	العبارة غير محققة	06

المصدر : الاستبيان المعد من طرف الباحثين

يتضح من الجدول أن أغلبية الفقرات التي تم دراستها غير محققة

الفقرة الأولى الدالة على أن المؤسسة تعمل على تحقيق التنمية التي تستجيب لاحتياجات الأجيال الراهنة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة للاستجابة أو الوفاء باحتياجاتها محققة إلا أنها لا تتبنى مبادئ و أبعاد التنمية المستدامة بالشكل الصحيح الذي يرضي مختلف أصحاب المصالح المرتبطة بها ، الفقرة الثانية التي تدل على حماية قاعدة الموارد الطبيعية غير محققة أي أن المؤسستين لا تسهمان في ترشيد الاستهلاك لهذه الموارد ، رغم

[1] د / العايب عبد الرحمان ، مرجع سبق ذكره ، صفحة 191

أن المؤسسة تقوم بوضع جملة من الأهداف طويلة الأمد كأحد ركائز التنمية المستدامة كما أشارت إليه الفقرة الثالثة إلا أن المؤسسة لا تتبنى أسس التنمية المستدامة في عملية التسيير كما أشارت إلية الفقرة رقم 5

الدراسة الثانية : المؤسسات العمومية لصناعة الاسمنت

كشفت الدراسة عن نتائج استخلصت منها أهم النقاط التي تتمحور حول الفرضيات السابقة

أ- غياب إستراتيجية التنمية المستدامة أو إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية

ب- غياب الحوار الجاد مع كل الأطراف ذات المصلحة ، أي أنها لا تولي اهتماما متوازنا لمختلف الأطراف ذات المصلحة حيث أن العلاقة بين المؤسسة وموردیها لا تخرج عن مجرد إبرام صفقة تجارية فقط ، أما اتجاه عمالها فكل ما تقوم به المؤسسات فهو عبارة عن متطلبات قانونية أكثر من كونها إحدى القيم الأخلاقية التي يجب أن تتحلى بها .

ت- لا يتم الإفصاح عن الأداء البيئي و الاجتماعي للمؤسسات وفق ما هو متعارف عليه عالميا و الذي تعمل به كبريات الشركات العالمية والذي من خلاله يتم التبليغ و الإفصاح عن أداء المؤسسة وعن جودة علاقتها مع الأطراف ذات المصلحة .

المبحث الثالث : علاقة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بالتنمية المستدامة في المؤسسات الجزائرية

في هذا المبحث سنوضح العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة من خلال طرح دراسات سابقة توضح ذلك .

المطلب الأول : العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة في مؤسسة موبليس فرع –بشار–

في دراسة قامت بها الأستاذة بخدة شهرزاد ضمن مجلة دراسات و أبحاث، تم تصميم استمارة استبيان تضم مجموعة من الأسئلة مقسمة على ثلاثة أقسام

القسم الأول : أسئلة شخصية

القسم الثاني: أسئلة متعلقة بأبعاد المسؤولية الاجتماعية وهي مسؤوليتها اتجاه (المالكين ، الزبائن ،الموظفين ، المجتمع و البيئة)

القسم الثالث : أسئلة متعلقة بأبعاد التنمية المستدامة(الاقتصادي ، الاجتماعي ، البيئي)

طرحت مجموعة من الفرضيات الفرعية وتم اختبار مدى قبولها باستخدام معامل الارتباط وهي كالتالي

- تساهم المسؤولية الاجتماعية اتجاه المالكين و الزبائن في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة
- -تساهم المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين و المجتمع في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة
- -تساهم المسؤولية البيئية في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة [1]

تبين نتائج التحليل أن تبني مؤسسة موبيليس لمسؤوليتها اتجاه المالكين و الزبائن حصلت على موافقة عالية من قبل الموظفين ، وجود علاقة ارتباط طردية بين هذه الأخيرة والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة .
أشارت نتائج التحليل المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع وجود أراء تدعم قيام المؤسسة بخدمة المجتمع بدرجة موافقة كبيرة ، وجود علاقة ارتباط طردية بين هذه الأخيرة و البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة .
تبين من خلال نتائج التحليل المتعلقة بالمسؤولية البيئية وجود نظرة ايجابية من قبل العاملين ، وجود علاقة ارتباط طردية بين الأخيرة و البعد البيئي للتنمية المستدامة .

ومنه تم قبول الفرضية الرئيسية الدالة على وجود علاقة ارتباط طردية بين المسؤولية الاجتماعية لمؤسسة موبيليس و أبعاد التنمية المستدامة .

المطلب الثاني : العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة في مؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم

[1] أ / بخدة شهرزاد ، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات العمومية كالية لتحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية ، دراسة حالة مؤسسة موبيليس فرع بشار مجلة دراسات وأبحاث ، العدد 28 ، سنة 2017 ، صفحة 336- 337

بعد القيام بدراسة مدى تبني المؤسستين للمسؤولية الاجتماعية التي تم التطرق إليها في المحور الأول من الدراسة وتبين انه مستوى تفعيل المسؤولية الاجتماعية و الالتزام بها في المؤسستين ضعيف وغير كاف وفي المحور الثاني تم الوصول إلى أن المؤسستين لا تسهمان في تحقيق التنمية المستدامة بالقدر الكافي ، في هذا المطلب سنوضح مدى ارتباط المتغيرين من خلال نتائج الدراسة المذكور سابقا

المسؤولية الاجتماعية (متغير مستقل)

التنمية المستدامة (متغير تابع)

الجدول الموالي يوضح مدى ارتباط المتغيرين حسب نتائج الدراسة

الجدول رقم 3- 6 : تحليل ارتباط المغيرين

المتغير	الأول (متغير مستقل)	مستوى الدلالة	القرار
الثاني (متغير تابع)	% 36.85	0.027	توجد دلالة ارتباط ضعيف موجب

المصدر : نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يتضح من الجدول السابق أن هناك ارتباط دال إحصائيا رغم ضعفه ، وبالتالي فانه يوجد علاقة بين الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة وطبيعة هذه العلاقة موجبة ضعيفة ، وهو ما يدل على وجود عوامل أخرى أكثر تأثير على تحقيق التنمية المستدامة ، حيث أن التزام المؤسستين محل الدراسة بمسؤوليتهما الاجتماعية يساعد في تعزيز دورها في تحقيق التنمية المستدامة ، وما نراه أن ضعف التزامها بمسؤوليتهما الاجتماعية أفضى إلى ضعف دورهما في تحقيق التنمية المستدامة .

المطلب الثالث : دراسة مقارنة بين الدراستين (مؤسسة بشار فرع موبيليس ، المؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم و سونالغاز فرع مستغانم)

في هذا المطلب سنقوم بدراسة مقارنة بين الدراستين السابقتين عن مدى تبنيهما للمسؤولية الاجتماعية ومدى إسهامهما في تحقيق التنمية المستدامة

تبين من خلال نتائج الدراسة أن تبني المؤسسة لمسؤوليتها الاجتماعية بصفة عامة حصلت على موافقة عالية من قبل الموظفين كما بينت نتائج التحليل المتعلقة بأبعاد التنمية المستدامة وجود درجة موافقة مقبولة من قبل الموظفين وتم الوصول إلى أن هناك علاقة ارتباط طردية بين المسؤولية الاجتماعية لمؤسسة موبيليس فرع بشار وأبعاد التنمية المستدامة .

أما بالنسبة للدراسة الثاني مؤسستي الجزائرية للمياه مستغانم و سونلغاز مستغانم فقد تم الوصول إلى جملة من النتائج وهي كالتالي :

- ضعف التزام المؤسستين بمسؤوليتهما الاجتماعية وعدم عملها على نشر فلسفتها و مبادئها وسط مواردها البشرية
- نقص اهتمام المؤسستين بتفعيل دورها في التنمية المستدامة

- إهمالها للجانب البيئي رغم أن المؤسستين تنشطان بصفة مباشرة في هذا الجانب هذا ما يؤكد إهمالهما للجانب البيئي و تركيزها فقط على التنمية الاقتصادية فقط .

وكخلاصة القول نقول بان مستوى تبني المسؤولية الاجتماعية لدى أغلبية المؤسسات الجزائري ضعيف و غير كاف وهذا يؤثر بشكل كبير على مدى تحقيقها للتنمية المستدامة .

خاتمة الفصل

من خلال الدراسات السابقة حاولتا التعرف على واقع تبني المسؤولية الاجتماعية و أبعادها الثلاث (البعد الاقتصادي ن البيئي ، الاجتماعي) و مدى مساهمة كل هاته الأبعاد في تحقيق التنمية المستدامة ، أين تم إلقاء نظرة عامة حول المؤسسات المدروسة ، انطلاقا من المنهج المتبع و هو أسلوب المحاكاة أين تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث أقسام ، القسم الأول يشمل المسؤولية الاجتماعية و الثاني يشمل التنمية المستدامة ، أما الثالث فهو يفسر العلاقة الموجودة بينهما ومع تفسير نتائج الدراسات السابقة فتوصلنا إلى النقاط التالية :

- مؤسسة Lafarge holcim تعطي أولوية لأبعاد المسؤولية الاجتماعية عكس مؤسستي الجزائري للمياه مستغانم ومؤسسة سونالغاز مستغانم
- غياب إستراتيجية التنمية المستدامة في المؤسسات العمومية لصناعة الاسمنت و مؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم ، سونالغاز مستغانم
- إن العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات و التنمية المستدامة هي علاقة ارتباط طردية أي علاقة تكاملية

خاتمة عامة

خاتمة عامة

إن التزام منظمات الأعمال بالأداء الاجتماعي يمثل الخيار الأفضل في بنيتها ، فنجاح أي منظمة اليوم أصبح لا يقاس بمدى ما تحققه من أهداف اقتصادية فقط ، بل ما تحققه كذالك على المستوى الاجتماعي من خلال تحسين صورتها العامة في أذهان العاملين و الزبائن و المستهلكين و كل أفراد المجتمع ، إضافة إلى ما تحققه على المستوى البيئي من خلال حماية البيئة و المحافظة على الموارد الطبيعية من التلوث ...الخ

وتعتبر المسؤولية الاجتماعية من أهم المميزات التي تتميز بها التنمية المستدامة ، حيث تجعل المسؤولية الاجتماعية المؤسسة مسئولة عن السلوكيات المهنية واتخاذ مختلف القرارات التي ترضي جميع الأطراف ، وذلك لكون البقاء و التطوير في البيئة الاقتصادية يتطلب من المنظمات أن تتفاعل مع التوجهات الاجتماعية و البيئية وان تستجيب لمتطلباتها ، لذلك أصبحت المنظمات مطالبة بتطبيق المسؤولية الاجتماعية من اجل تحقيق التنمية المستدامة ، وفيما يلي أهم النتائج المتوصل إليها :

نتائج الجانب النظري من الدراسة

- المسؤولية الاجتماعية للمنظمات هي التزام أصحاب الأعمال بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي لتحسين مستوى المعيشة بأسلوب يخدم الاقتصاد والتنمية معا.
- المسؤولية الاجتماعية جاءت نتيجة الآثار السلبية التي تخلفها المنظمات جراء أنشطتها على البيئة والمجتمع.
- إن المسؤولية الاجتماعية تساهم في خلق جو عمل للمؤسسات يسوده نوع من الاستقرار .
- وجود علاقة ايجابية بين الاستجابة الاجتماعية لمنظمات الأعمال و الأداء الاقتصادي.
- التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا أي أنها تسعى للحد من الفقر العالمي.
- التنمية المستدامة عملية مجتمعية، يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد.
- تساهم المسؤولية الاجتماعية في إرساء وتحقيق استراتيجيات التنمية المستدامة.
- وجود علاقة تكاملية بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة لان توفر إحداهما يضمن بالضرورة توفر الأخرى.

نتائج الجانب التطبيقي من الدراسة

كنتيجة للدراسات السابقة التي تم التطرق إليها توصلنا إلى :

- إن واقع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية ضعيف حيث أن أغلبية المؤسسات الجزائرية لا تتبنى هذا النهج إلا القلة القليلة مثل مؤسسة موبيلس ومؤسسة Lafarge holsim أما المؤسسات الكبرى مثل سونلغاز فهي لا توليه اهتماما كبيرا إنما تركز على الجانب الاقتصادي فقط
- ضعف التزام المؤسسات الجزائرية بمسؤوليتها الاجتماعية
- إهمال المؤسسات الجزائرية للجانب البيئي والاجتماعي للتنمية المستدامة وتركيزها على التنمية الاقتصادية فقط كما هو الحال في مؤسسة سونالغاز و مؤسسة الجزائرية للمياه .
- عدم التزام المؤسسات الجزائرية بمسؤوليتها الاجتماعية أدى إلى ضعف إسهامها في التنمية المستدامة.

ومن خلال هذه النتائج المتوصل إليها نستطيع القول أن فرضيات الدراسة المطروحة سابقا مقبولة لان مستوى المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية ضعيف كما نصت علية الفرضية الأولى إذن فان إسهامها في تحقيق التنمية المستدامة ضعيف كما نصت علية الفرضية الثاني هذا يؤدي الى ضعف العلاقة الموجودة بين المتغيرين .

يمكننا القول أن المؤسسات الجزائرية ليست بعيدة كل البعد عن نهج تطبيقها للمسؤولية الاجتماعية وإنما تتبناها بشكل غير صحيح و ضعيف وليس منعدما تماما فهي تهتم بتعظيم الأرباح و تهمل الجانب البيئي و الاجتماعي ، فمن خلال بذل المزيد من الجهود وتوعية العاملين في المؤسسة تستطيع تحويل هذا الضعف إلى نقاط قوة تحسن من سياستها المهنية داخل المؤسسة وخارجها وتوجيهها نحو تحقيق التنمية المستدامة .

قائمة المراجع

I. الكتب

بالغة العربية

1- حسين مصطفى هلالي، الإبداع المحاسبي في الإفصاح عن المعلومات البيئية في التقارير المالية، منشورات المنظمة العربية للتنمية، القاهرة 2005

2- د . عايد عبد الله العصيمي ، المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن 2014

3- د. عثمان محمد غنيم ، د. ماجدة احمد أبو زنط ، التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان الطبعة الأولى ، 2007

4- .علاء فرحان طالب وآخرون، فلسفة التسويق الأخضر ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، 2010

5- كريمان فريد ،"المسؤولية الاجتماعية والتسويق الاجتماعي" ،دار النهضة العربية ،الطبعة الأولى، القاهرة، .2006 .

6- محمد عباس بدوي، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000

7- هاشم مرزوك علي الشمري وآخرون ن الاقتصاد الأخضر جديد في التنمية المستدامة ،ط1، دار الأيام ، الأردن ، 2016

بالغة الفرنسية :

1- Alain Chauveux . jean L entreprise responsable ; éditions d organisation ; paris ; France – jacques Rose ,

2- Philippe ; de woor ; Responsabilité sociale de L entreprise (faut – il encheainer) . éditions économico Paris ; France ; 2005

الرسائل الجامعية

1- وهيبة مقدم ،تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية – دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري ، رسالة دكتوراه في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة وهران ، الجزائر ، 2014

2- عبد الله بن منصور، " إشكالية العلاقة بين الاقتصاد والأخلاق" ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير ، جامعة تلمسان ، 2005

3- ميسون محمد عبد القادر، التفكير الأخلاقي وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية التربية علم النفس ، الجامعة الإسلامية ، غزة 2009

4- ضيافي نوال، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في إدارة الموارد البشرية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010.
5- المحمدي نور الهدى ، الحاج نعاس فايزة ، اثر ودور الطاقة في تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي ، رسالة ماجستير ، جامعة الشلف ، 2007/2006
6- مديحة بن أم هاني ، دور المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال في تحقيق التنمية المستدامة ، دراسة ميدانية لمؤسسة HOLCIM LAFARGE ،مذكرة ماستر ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة 2018/2017

المجلات و الجرائد

1- المسؤولية الاجتماعية للشركات، سلسلة جسر التنمية، العدد 10 ،نسخة ألكرتونية، فبراير2010
2- أحمد عبد الكريم عبد الرحمان، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال: مجالاتها معوقات الوفاء بها ،جملة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد11 العدد2، عمان:الأردن ،1997
3- د صالح عمر فلاحي ، التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال الشمال و اتساع في الجنوب ،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر العدد 3 /2004
4- أ / بخدة شهرزاد ، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات العمومية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية ، دراسة حالة مؤسسة موبيليس فرع بشار ن المجلة العربية في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، العدد 28 ، سنة 2017
5- بطاهر بختتة ، د/ عرقوب علي ،دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين التنمية المستدامة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، دراسة ميدانية لمؤسسة الجزائرية للمياه مستغانم – سونالغاز مستغانم ،مجلة دفاتر بوادكس العدد رقم 09 ، 2018/06/30
6- أ / العايب عبد الرحمان وظيفة التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة المؤسسات العمومية لصناعة الاسمنت في الجزائر ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير العدد 11، سنة 2011

المداخلات العلمية

1- بحوصي مجدوب و بخوش مديحة ، دور مواصلة الايزو 26000 في التعريف بمعايير المسؤولية الاجتماعية، الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، 2012
2- .بن مسعود نصر الدين وكنوش محمد ، واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية وفي المؤسسة الاقتصادية ، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 2012
3- الأستاذ بوشوك عز الدين و الأستاذ تشي شعيب مداخلة التنمية المستدامة و أهم دوافع الاهتمام بها ،ملتقى اقتصاد التنمية المستدامة بالمركز الجامعي يحي فارس المدية المنعقد في 6 – 7 جوان 2006

4- بو خروبة الغالي ، حجابي موسى ،الملتقى الوطني حول المسؤولية الاجتماعية وفرص تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم ، الجزائر ، يومي 10/09 افريل 2019
5- صالح سليم الحموري أثر تبين المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات جامعة ورقلة 23/22 نوفمبر 2011
6- عبد السالم مخلوفي وسفيان بن عبد العزيز تأثير معايير المسؤولية الاجتماعية على نشاط الشركات الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير جامعة بشار2012
7- الأستاذ حميدوش علي ،بالتنمية البشرية و التنمية المستدامة ، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة و التنمية المستدامة ن المركز الجامعي بالمدية يومي 06ة07 جوان 2006'
8- سعيدي يحيى ، أ.شنبي صورية ، نظريات التنمية المستدامة ن الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة المسيلة
9- مرزيق عاشور ، بن نافلة قدور مداخلة من التنمية البشرية المستدامة ، ملتقى اقتصاد البيئة و التنمية المستدامة المركز الجامعي يحي فارس المدية المنعقد في 6-7 جوان 2006

المواقع الالكترونية

www. Arab- api.org

www.asjp.cerist.dz

http://e-biblio.univ-mosta.dz/handle/123456789/7955